

نيروز ساتيك *

الحالة الطائفية في الثورة السورية: المسارات والأنماط

يحاول هذا البحث أن يتعرف على الظاهرة الطائفية في مجريات الثورة السورية، لا بوصفها الطائفية ملازمة لهذه الثورة بل بوصفها عرضاً من أعراضها، ونفهم في ضوء العوامل الاجتماعية- الاقتصادية- السياسية لا في ضوء العوامل الدينية في حد ذاتها، وإن استخدمت بعض القوى الطائفية العامل الديني لتعطي الصراع بعدها طائفياً في صيغة «نحن وهم».

بنيت الدراسة على ثلاثة فرضيات بحثية استخلصت من التاريخ السوري، وهي: دور العوامل الاقتصادية في توليد الحالة الطائفية؛ العلاقة بين السياسات الخارجية الاستعمارية وتسييس الهويات الفرعية ودور النخب المحلية في إسقاطها؛ تجليات أزمة الهوية مع عدم ترسخ مفهوم الدولة الوطنية في الشرق العربي.

استعرضت الدراسة معظم الحالات الطائفية التي حدثت خلال مسار الثورة السورية وتجلى ببنطين، هما الوعي الطائفي البدائي والعنف الطائفي (جرائم الكراهية والانتقام الجماعي والمجزرة والخطف).

تُعرى حالة الاحتقان الطائفي الذي دفع إلى العنف الطائفي في حص خاصة، وبعض المناطق السورية، من جانب الثورة السورية، إلى الانقلاب على نمط الحياة التقليدية للمجتمعات المدينية مع الهجرة من الريف إلى المدينة، وانتشار العشوائيات على أطراف المدن باتباع الحكومات السورية سياسات اقتصادية ليراليه من دون أن يكون هناك نمط جديد ذو مضمون حضاري وثقافي يحفظ كرامة المواطنين وحقوقهم، وذلك في ظل غياب شروط العدالة الاجتماعية والتنمية السياسية والاقتصادية والثقافية، وهو ما أدى إلى تغير في النسقين الثقافي والاجتماعي في المجتمع السوري.

إن التفاوت في مستوى المعيشة هو بين أهم العوامل التي تؤدي إلى استمرار قوة الجماعات الوسيطة والولاءات التقليدية من عرقية وطائفية وقبلية. ولذلك، فإن التعامل مع القضية الطائفية يقتضي بالضرورة معالجتها على أساس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والأمن الوطني السوري.

مقدمة

يختلف الطائفية، بما هي تكوين اجتماعي ثقافي أثربولوجي تشكل تاريخياً في المجتمع السياسي، عن الطائفية بوصفها نوعاً من سياسات الهوية تنتج طوائف مسيسة، وتطبيقاتها لغايات سياسية أو اقتصادية أو سلطوية. وينطبق ذلك على المشرق العربي بشكل عام، أما في حالة السورية، فقد ورثت دولة الاستقلال نحو عقدين ونصف من سياسات الهوية الطائفية المنهجية والمنظمة التي اتبعتها سلطات الانتداب الفرنسي، ونُحِيلَ بعد زوال الانتداب أن المجتمع السوري تجاوز هذه المسألة إلى حد ما، إلى أن فرضت المسألة الطائفية نفسها خلال الانتفاضة السورية بأشكال ووتائر مختلفة، مستترة أحياناً وظاهرة وملوحة أحياناً أخرى، يمكن قياسها كمؤشرات. وتمثل مضمون المسألة الطائفية في صوغها بأنها شكل من التناقض بين النظام السوري والانتفاضة على أساس مذهبية، وهذا شكل «فظ» من أشكال الوعي الزائف والملووب؛ إذ لا يمكن وسم الثورة السورية بأيّها انتفاضة مذهبية، بل هي مشروع تحرري يناهض الاستبداد، ويطمح إلى تحقيق الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ويعكس كل ما في التراث السوري من توجهات أو أيديولوجيات مدنية أو عصبيات غير مدنية. كما لا يمكن وصف الصراع السياسي الدائر في سوريا بأنه صراع طائفي؛ ولكن تكمن المشكلة في التمييز ضد قطاع من المجتمع على أساس أي انتفاء مذهبي والتعامل معه على أنه جماعة واحدة تسلك سلوكاً واحداً، أكان هذا القطاع من عامة الشعب أم من فئات معينة منه. لذلك، لا بد من فحص هذه القضية، ورصد مسارها وأسبابها خلال الانتفاضة السورية.

يحاول هذا البحث التعرّف على الظاهرة الطائفية في مجريات الثورة السورية (١٥ آذار / مارس ٢٠١١ - صيف ٢٠١٢) لا بوصف الطائفية ملازمة لهذه الثورة، بل هي عرض من عراضها؛ تفهم في ضوء العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وليس الثقافية والدينية بحد ذاتها، حتى لو استخدمت بعض القوى الطائفية هذين العاملين لإعطاء الصراع بعداً طائفياً في صيغة «نحن وهم». وهذا يُعمل البحث على تحليل الخلفية العميقة للظاهرة الطائفية وفق مقاربات التاريخ؛ بهدف فهم علاقات التحول بين الطائفة والطائفية في سيرورة الثورة السورية.

أولاً: الطائفية كهوية فرعية في التاريخ السوري

١- الطائفية في العهد العثماني وأحداث سنة ١٩٦٠

سُخِرت الدولة المملوکية في بلاد الشام ما يشبه الإقطاع العصبي كأداة من أدوات حكمها على المناطق التي وجدت فيها تشكيلات اجتماعية قائمة على عصبيات قبلية أو إثنية أو مذهبية^(١). وعندما دخل العثمانيون بلاد الشام سنة ١٥١٦، بعد هزيمة المماليك في معركة مرج دابق، اعتمدت السلطنة العثمانية نظام الملل في تعاملها مع المجموعات الدينية والمذهبية كافة، والمعترف بها من جانب تلك السلطنة، وهو النظام الذي تمارس من خلاله الطائفة الدينية حق رعاية أفرادها في إطار الدولة^(٢). ومن ثم، جرى التعامل مع العرب المسيحيين

١ وَجَيْهُ كُوَثَرَانِي، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير (بيروت: منشورات بحسون الثقافية، ١٩٨٦)، ص ١٣. نقل كوثرياني في هذا الكتاب عن المؤرخين استخدام مصطلح الإقطاع الطائفي، كما أورد - نفلاً عن المؤرخ عبد العزيز محمد عوض - تسمية عصبيات عنصرية لكل من الأكراد والتركمان والعرب، بينما سمى الإساعية والعولوية والدروز والوارنة بالعصبيات المذهبية.

٢ المصدر نفسه، ص ٣٦-٣٧.

على أئمّهم ملّة، وهم الذين يتعهدهم السلطان بالحماية، والمحافظة على حياتهم وحرياتهم الدينية وغير الدينية وعلى أموالهم، وإعفائهم من الخدمة العسكرية في مقابل دفع الجزية^(٣)، بينما استمرت السلطنة في تعاملها مع العرب المسلمين الذين لا يتمون إلى مذهب أهل السنة والجماعة (العلويون والدروز والإسماعيليون) بالسياسة المملوكية ذاتها القائمة على توازن دقيق ومتعدد الأشكال، وعلى علاقات الولاء أو الاستباع للسلطات الأهلية والمحليّة المتمثّلة في زعمائها أو شيوخها^(٤). ويعني هذا استمرار حاكمة الإقطاع العصبي كموّجه مستبد لنمط الحياة الاقتصادية والسياسية، وحتى الاجتماعية، لتلك القطاعات الأهلية. ولذلك عانت القرى العلوية الضيق والقرى، الأمر الذي كان يدفع بالأهليّ إما نحو الامتناع عن دفع الضرائب الواجبة للسلطنة العثمانيّة وإما نحو غزو السهول المجاورة. ويمتليء التاريخ العثماني بأحبار الحملات التأديبية العثمانية للقرى العلوية، وهي الحملات التي غالباً ما كانت تتخللها إجراءات إعدام وأعمال حرق قرى^(٥). كما عاش الدروز في عزلة في جبل العرب، مع استمرار محاولات السلطنة العثمانية قيادة حملات لإخضاعهم وتأديبهم. وفي إطار ذلك، حافظت تلك العصبيات على أفكارها الاجتماعيّة، واحتزنت في ذاكرتها التاريخيّة صوراً نمطية لتراثها. كما كان ثبيت السلطات العثمانية سلطتها في منطقة معينة يتطلّب تحريض السلطات المحليّة بعضها على بعض في إطار إعطاء السلطة للأقوى^(٦). ومن هنا، تأتي الحرب التي خاضتها الجماعات الأهلية في ما بينها في وسط سوريا وساحلها خلال العهد العثماني، وخاصة بين إسماعيليين وعلويين أصدرت السلطنة العثمانية قوانين كثيرة عُرفت باسم «التنظيمات» (خط شريف كلخانة ١٨٣٩، خط همايون ١٨٥٦)، ومنحت فيها الطوائف غير الإسلامية المزيد من الحقوق، مساوية لهم فيها بال المسلمين من أجل الحد من التدخلات الأوروبيّة في شؤون العثمانيّين.

بالنسبة إلى الجماعات الأهلية المسلمة التي لا تنتهي إلى مذهب أهل السنة في سوريا في مرحلة التنظيمات وما بعدها، لم تختلف الأوضاع عما كانت عليه، إذ ظلت تحمل مضامين ممارسة الالتزام الضريبي وصيغة الرفض للمعتقد المذهبي الخاص^(٧)، كونها غير مشمولة بقوانين التنظيمات. أمّا الطوائف المسيحيّة، فقد تعمّت بمزايا جديدة شملت مسائل تتعلق بالأحوال الشخصية، والإعفاء من الضرائب والالحاقات القانونية، وتفاعلّت مع المزايا الاقتصاديّة تبعاً لنظام الامتيازات الأجنبيّة^(٨).

بدأت حوادث العنف الطائفي تظهر في المشرق العربي، منذ خروج جيوش محمد علي وعودة السلطنة العثمانية لفرض سيطرتها في بلاد الشام، بأشكال متقطعة في جبل لبنان سنة ١٨٤٠ بين الدروز والموارنة بشكل خاص، حتى بلغت ذروتها في سنة ١٨٦٠. وشهدت مديتها حلب في سنة ١٨٥٠ ودمشق في سنة ١٨٦٠ حوادث طائفية ضد الطوائف المسيحيّة بشكل خاص. ويقدّر عدد القتلى في مجمل بلاد الشام في تلك الفترة بنحو ٢٠ ألف إنسان من المسيحيين، وجرى تدمير ٣٨٠ قرية مسيحية، و٥٦ كنيسة، و٤٠٠ دير، إضافة إلى ما تكبّد المُسلمون من خسائر بشرية ومادية^(٩).

^٣ فدوى أحمد محمود نصيرات، المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر، ١٩١٨-١٨٤٠، سلسلة أطروحتات الدكتوراه؛ ٧٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ١١.

^٤ وجيه كوثراني، هويات فانضية... مواطنة منقوصة: في تهافت خطاب حوار الحضارات وصادمها عربياً (بيروت: دار الطلعية، ٢٠٠٤)، ١٠٩.

^٥ وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، سلسلة أطروحتات الدكتوراه؛ ١٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٠٧.

^٦ كوثراني، هويات فانضية، ص ١٠٩.

^٧ كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي، ص ١٠٩.

^٨ سبار الجميل، تكوين العرب الحديث (عمان، الأردن: دار الشروق، ١٩٩٧)، ص ٥٠٣.

^٩ المصدر نفسه، ص ٤٣٣.

وفي إطار سعي السلطنة العثمانية للبقاء قوة عظمى تمثل منافسيها من الأوروبيين في النهضة الصناعية، عملت على منح تراخيص للمستثمرين الصناعيين في المناطق القريبة من الموانئ^(١٠)، وهو ما أدى إلى تشجيع الصناعة في دمشق وحلب لقربها من الميناء الرئيسي على المتوسط في بلاد الشام أي ميناء بيروت. وقد ترافق ذلك مع عودة التجارة الغربية إلى البحر الأبيض المتوسط ابتداءً من أواخر القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر، مع توسيع الامتيازات الأجنبية في السلطنة العثمانية^(١١). وبعد سنة ١٧٥٠، بدت مدينة حلب مثلاً من أكثر مدن السلطنة إنتاجاً للمواد الخام المعدة للتصدير إلى أوروبا^(١٢).

توجهت الطوائف المسيحية في بلاد الشام نحو التجارة والخدمات المالية، وذلك بسبب إبعادها عن موقع الهيئة الحاكمة في مرحلة نظام الملل^(١٣). كما ازداد مع نهاية القرن الثامن عشر في سوريا عدد الوكالاء والترجماء والمقاؤلين من الطائفة المسيحية لدى التجار والقناصل الأجانب في ظل التطور التجاري السابق، تبعاً لاعتبارات متعددة، منها إتقان اللغات الأجنبية. ولكن هؤلاء تحولوا أيضاً إلى تجار متخصصون بالامتيازات العثمانية للأجانب^(١٤). كما حصلوا على شهادات (براءة) تسبغ عليهم الفوائد الضريبية والمزايا التي يتمتع بها التاجر الأوروبي. وزادت بشكل كبير أعداد الشهادات المنوحة لأشخاص يؤدون نظرياً خدماتهم كمترجمين للبعثات الأجنبية^(١٥). وقد وصل عدد ترجمة القناصل في حلب نحو ألف وخمسمائة شخص، وكانوا كلهم معفون من الضرائب، ويعملون في التجارة^(١٦)، ولكن في الحقيقة لم يكن سوى ستة منهم يعملون بالترجمة، والباقي يعمل في التجارة^(١٧). وأكثر من ذلك، يورد بعض مؤرخي التاريخ العثماني المهمّين، من أمثال خليل إينجليك، أن التجار غير المسلمين في القرن التاسع عشر استطاعوا إبعاد التاجر الأوروبيين، والسيطرة على التجارة في بلاد الشام؛ إذ بقيت خمس شركات تجارية بريطانية في دمشق وأربع في حلب في أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر، بينما كان هناك في حلب ١١٠ مؤسسات تجارية للمسلمين وغير المسلمين^(١٨).

انحدرت الصناعة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر، وانخفضت صادراتها بشكل كبير جداً، ولكن خيوط الحرير وشرانقه ظلت السلعة الرئيسية التي تضمنتها الصادرات العثمانية^(١٩). وفي الوقت ذاته، ازدادت حاجة فرنسا إلى هذه السلعة^(٢٠)، وهو ما أدى إلى ازدهار تجاراتها، ومن ثم حافظ تاجر الحرير على مستواه التجاري في ظل حالة من الترابط بين الاقتصاد في بلاد الشام، وتحديداً سوريا ولبنان، والاقتصاد الفرنسي^(٢١). وبكيفي أن نقارن بين القيمة السنوية لتصدير الحرير من ميناء بيروت سنة ١٨٤٧ (١٨٤٧، ٠٠٠، ١٩٢، ١ فرنك فرنسي) وسنة

١٠ عملت الدولة العثمانية بعد عام ١٨٨٠ على منح التراخيص الصناعية للمستثمرين المحليين لصناعات مثل المطاحن أو المعاصر. انظر: إلبر أورطابيلي، *الخلافة العثمانية: التحديث والحداثة في القرن التاسع عشر*، ترجمة عبد القادر عبد اللهي (بيروت؛ عمان: دار قدمس؛ الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص ٢٠٤.

١١ كوثراني، *السلطة والمجتمع والعمل السياسي*، ص ٦٩.

١٢ خليل إينجليك ودونالد كواترت، *التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية*، ترجمة عبد اللطيف الحارس وقاسم عبده قاسم، ٢ ج (بيروت: دار المدى الإسلامي، ٢٠٠٧)، ٢ ج: ١٩١٤، ١٦٠٠، ٤٩٢.

١٣ كوثراني، *السلطة والمجتمع والعمل السياسي*، ص ٦٩.

١٤ كوثراني، *الاتجاهات الاجتماعية والسياسية*، ص ٤٤.

١٥ إينجليك وكواترت، ص ٥٩٨.

١٦ كوثراني، *الاتجاهات الاجتماعية والسياسية*، ص ٤٤.

١٧ إينجليك وكواترت، ص ٥٩٨.

١٨ المصدر نفسه، ص ٥٩٩-٥٩٠.

١٩ كوثراني، *الاتجاهات الاجتماعية والسياسية*، ص ٤٦، وأورطابيلي، ص ٢٠٢.

٢٠ كوثراني، *الاتجاهات الاجتماعية والسياسية*، ص ٤٦.

٢١ أورطابيلي، ص ٢٠٥.

١٨٥٧ (١٥٧, ٧٩١، ٩ فرنكًا فرنسيًّا)^(٢٢)، لكي نفهم مدى زيادة التفوذ الاقتصادي للتجار المسيحيين، وارتفاع وتيرة اندماجهم في السوق العالمية تبعًا لنظام الامتيازات.

لا يعني كل ما سبق أن نفوذ التجار المسلمين كان متديناً، بل ظلوا مسيطرین في التجارة بين موانئ المدن والأراضي التي تشكل خلفيتها (على الأقل في المناطق التي شكل المسلمون أغلبية سكانها) والماراكز المدينية في الداخل؛ إذ يورد خليل إينالجيك: «شكّل المسلمون أعلم مجموعة مفردة من التجار في دمشق سنة ١٨٤٠، على حين أنه في حلب، كان عدد المؤسسات التي يملكونها مسلمون يفوق تلك التي يملكونها المسيحيون واليهود بنسبة تصل تقريرًا إلى اثنين لواحد (٤٠ مقابل ٧٠)^(٢٣).

نستطيع أن نستخلص من كل ما سبق أن ما حدث قبل سنة ١٨٦٠، هو أن مجتمعات المدن التجارية شهدت تغيرات وتقلبات اقتصادية لفئة التجار والحرفيين، وخاصة مع تحريم خط «شريف كلخانة» احتكار العائلات التجارية ما أو صناعة سلعة ما^(٢٤)، وهو ما دفع هذه الفئة إلى الاحتجاج في أكثر من مرة، كان أبرزها في سنة ١٨٣١ عندما فرض واي دمشق ضريبة «الصليان» على المخازن وال محلات، فدفع الأهالي إلى مهاجمة السرايا ومحاصرة قلعة دمشق وقتل الوالي^(٢٥).

دفعت التغيرات الاقتصادية في المجتمع الدمشقي نحو نمو الهوية الطائفية على حساب تاريخ من العيش المشترك، تبعًا لزيادة نفوذ التجار المسيحيين وتمتعهم بمزايا لم يحصل التجار المسلمين عليها في ظل ظروف اقتصادية متقلبة. وإثبات ذلك، يكفي المقارنة بين مدينتين مختلطتين طائفياً بنسب مقاربة من المسلمين السنة والسيحيين هما دمشق واللاذقية. فُدِر عدد سكان مدينة اللاذقية في نهاية القرن التاسع عشر بنحو ٣٠ ألفًا (ثلاثة أرباع من المسلمين وربع من المسيحيين)^(٢٦) – بما يمثل دمشق تقريرًا من ناحية النسبة – ولم يكن نشاطها الاقتصادي قائماً على التجارة فقط (المحدود بالأصل، والمتركز أساساً في تجارة التبغ)، ولم يحدث فيها تغيرات اقتصادية تذكر قبل سنة ١٨٦٠^(٢٧). يتضح من خلال هذه المقاربة بين مدينتين مختلطتين طائفياً تخضعان للسلطة السياسية نفسها (إحداهما حدث فيها تغيرات اقتصادية، بينما حافظت الأخرى على طابعها الاقتصادي المتواضع) أن العامل الاقتصادي أدى دوراً مركزاً في إحداث تغيرات ثقافية أسفرت عن ظهور أعمال العنف الطائفي. كما يثبت ذلك هجرة العائلات المسيحية التجارية من دمشق بعد سنة ١٨٦٠؛ إذ كان عدد العائلات الأرمنية المسيحية التجارية في سنة ١٨٦٠ يبلغ حوالي ٣٠ عائلة، لكن في سنة ١٩٠٠ بقيت خمس عائلات منها فقط، ولا تعلم في التجارة^(٢٨).

يقودنا ذلك إلى استنتاج أن التغير الاقتصادي هو الذي يفرض أنماطاً مختلفة من التغير الثقافي، الأمر الذي قد يؤدي إلى أعمال عنف طائفية في المجتمعات غير المتجانسة على مستوى الهوية. وينطبق ذلك على مختلف مناطق

٢٢ قدرت تجارة الحرير من ميناء بيروت في سنة ١٨٣٦ بـ١٩٢,٠٠٠ فرنك فرنسي، ولكنها انخفضت إلى ١,٠٧٦,٣٠٠ فرنك فرنسي في سنة ١٨٤٧ نتيجة قلة الطلب الفرنسي. وتبعد لتقارب أسعار السوق في بيروت وفرنسا، ظهر اتجاه بتصديره إلى أوروبا، وهو ما ضاعف الإنتاج حوالي ثمانية أضعاف حتى سنة ١٨٥٧. انظر: دومينيك شوفاليه، مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا، ترجمة مني عبد الله عاقوري، ط ٢ (بيروت: دار النهار، ٢٠٠١)، ص ٤٠٣.

٢٣ إينالجيك وكواترت، ص ٦٠١.

٢٤ المصدر نفسه، ص ٥٨١.

٢٥ فارس أشتي، «الجنور التاريخية للحركات الاحتجاجية في الوطن العربي»، في: ربيع وهبة [وآخرون]، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، تحرير عمرو الشوبكي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ٨١.

٢٦ المقصود بمدينة اللاذقية مركز المدينة دون الريف. انظر: يوسف الحكيم، سورية والعهد العثماني، ذكريات، ١، ط ٤ (بيروت: دار النهار، ١٩٩١)، ص ٦٦.

٢٧ المصدر نفسه، ص ٩٤-٩٦.

٢٨ إينالجيك وكواترت، ص ٦٠٢.

بلاد الشام في تلك الفترة. ولكن، لماذا لم يستمر التنافس أو الصراع الطائفي في دمشق كما حدث في لبنان، على الأقل على المستوى السياسي؟

يمكن الجواب في التدخل الخارجي المباشر، وإنزال الدول الأوروبية قواتها في ميناء بيروت في آب/أغسطس ١٨٦٠، وخاصة الفرنسية منها^(٢٩)، ومن ثم مأسسة الطائفية في جبل لبنان من خلال كتابة القوانين والأنظمة على أساس طائفي (تمثل ذلك في جبل لبنان من خلال تقسيم العثمانيين والقناصل الأوروبيين للمناطق والمناصب الإدارية في جبل لبنان على أساس طائفي)^(٣٠). وبذلك كرست الدول الأوروبية والسلطنة العثمانية نظاماً سياسياً طائفياً يتعامل فيه الفرد مع الدولة في مسارات طائفية، أرغم في ذلك أم لم يرحب.

٢- تسييس الاستعمار للهويات الفرعية: قومنة الطائفة

لم تكن الجماعات الدينية والإثنية (الأرمنية أو المسيحية أو الكردية أو الشركسية أو التركمانية) متجانسة من الناحية الجغرافية، بينما كان العلويون والدروز متمركزين بشكل كبير في مناطقهم بسبب عزلتهم الجغرافية والثقافية عن المجتمعات المدنية. قدمت سلطات الانتداب الفرنسي نفسها للجماعات الأهلية على أنها المخلص من عصور الاضطهاد التي عاشوها في عهود الأيوبيين والماليك والعثمانيين، ولكنها لم تعمل على تطوير البنية التحتية في مناطقهم أو على تحسين مستواهم المعيشي؛ إذ لم تصل إلى نمط الحياة الحديثة إلا العائلات المولية لها. أمّا الأهلالي بشكل عام، فقد ظلوا يعيشون في المستوى السابق نفسه في عهد السلطنة العثمانية^(٣١).

عملت السلطات الفرنسية على تشجيع النزعات الانفصالية أو تنميتها واستغلالها في مختلف المناطق السورية من خلال تقسيمها سورياً على أساس مذهبية طائفية بحث، وليس على أساس جغرافية، إذ ألحقت منطقة مصياف مثلاً والمجاورة للساحل السوري بدولة «العلويين» لأنّ جزءاً كبيراً من سكانها يتبعون إلى الطائفة العلوية أو الطائفة الإسماعيلية، على الرغم من وقوعها في المنطقة الوسطى من سوريا^(٣٢). وطوال مدة الاحتلال، جرى تقسيم سورياً في أكثر من مرحلة زمنية معينة إلى دواليات ومناطق حكم ذاتي بحسب الظروف السياسية المحلية والدولية، لا مجال لاستعراضها في هذه الورقة.

يتضح مما سبق أنّ فرنسا اتبعت سياسة طائفية بامتياز تعزز من دور الجماعات الدينية والإثنية، ولم يكن ذلك من منطلق وطني أو حضاري تقدمي، بل حاولت خلق سياسات انفصالية لتعزيز استعمارها وديمومته في سوريا بأقل التكاليف الممكنة. ولم تأخذ في الاعتبار مصالح الفئات المدنية التي تعمت بالميزاًيا الاقتصادية والسياسية في عهد السلطنة العثمانية^(٣٣)، والتي استمرت مع الاحتلال الفرنسي باحتلالها المناصب السياسية، ولكن من موقع تحوّلها إلى قوى المعارضة والنضال المدني الوطني ضد الاحتلال ضمن سياسة توازن قوى فرضها الأمر الواقع بين الوطنيين والفرنسيين^(٣٤).

ردّت النخب السورية بشكل عام على سياسات فرنسا الطائفية بتعابير أيديولوجية علمانية قومية تمزج بين القومية

٢٩ أسد رستم، لبنان في عهد المتصوفة، مجموعة الدكتور أسد رستم، ٩، ط ٢ مترجمة (بيروت: مكتبة البوليسية، ١٩٨٧)، ص ٢٨ و ٣٠.

٣٠ للالتفاف على تلك التناصيل في التقسيمات المناطقية والإدارية على أساس طائفي، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٥-٤٠.

٣١ كمال ديب، تاريخ سوريا المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف ٢٠١١ (بيروت: دار النهار، ٢٠١١)، ص ٥٥-٤٤.

٣٢ يوسف الحكيم، سوريا والانتداب الفرنسي، ذكريات، ١٧، (بيروت: دار النهار، ١٩٨٣)، ص ٦٨-٤١.

٣٣ تضررت مصالح الفئات المدنية من سياسات فرنسا الاستعمارية بسبب عدّة عوامل، منها ربط العملة الورقية السورية الجديدة بالفرنك الفرنسي المتدهور في تلك الفترة، وهو ما أهدى قسماً كبيراً من الثروة الوطنية. انظر: فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي:

سياسة القومية العربية، ١٩٤٥-١٩٢٠، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٧)، ص ١٢٣.

٣٤ المصدر نفسه، ص ٢٨-٢٥.

العربية والوطنية السورية^(٣٥). وجسدت الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥-١٩٢٧) هذه التعبيرات فصاحت مبدأ «الدين لله والوطن للجميع»، وتبلورت في سياسات الكتلة الوطنية، وذلك على الرغم من وجود نخبة مدنية متعاملة مع الاستعمار ومتناهية مع النخبة الوطنية، بما سمح لفرنسا ببُثّ الخلافات في ما بينها، والانحياز إلى مصلحة الفتنة المعاونة^(٣٦). ولكن الخطاب الوطني والقومي للنخب الوطنية جعلها المهيمنة أيديولوجياً وسياسياً، والأكثر شعبية في الشارع، تبعاً لموافقتها الوطنية.

استمر نضال الكتلة الوطنية من أجل العمل على استقلال الأرضي السوري ووحدتها، ودخلت في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية من أجل توقيع معايدة تضمن وحدة سوريا واستقلالها. انقسمت النخب المحلية في كل من جبل الدروز والعلويين والجزيرة السورية بمختلف أطيافها الاجتماعية حول الوحدة ما بين مؤيد لها وانفصالي^(٣٧). وقد أسفرت المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة السورية عن توقيع معايدة سنة ١٩٣٦ نصت على وحدة سوريا وإلحاق المناطق السورية كافة في العاصمة دمشق. ولكن فرنسا، تبعاً لاعتبارات داخلية واستعمارية، عملت على الانقلاب على المعايدة سنة ١٩٣٩ وأعادت فصل الساحل السوري وجبل الدروز عن دمشق بشكل كامل، وأصدرت أنظمة خاصة لكل منها، ورفعت «أعلاماً» علوية أو درزية في الدوائر الحكومية في كل منطقة منها^(٣٨).

يتضح من الإصرار الفرنسي على تقسيم سوريا إلى كيانات أو دويلات تقوم على أساس مذهبي أو إثنى طوال فترة الاحتلال، أنّ فرنسا كانت تعمل على إبراز الفوارق الاجتماعية والثقافية بين السوريين وتفسّرها على أنها نتاج صراع طائفي له جذوره التاريخية^(٣٩)، مع العمل على توفير المقومات الاجتماعية والسياسية لتشكيل كيانات متخيّلة من خلال أمرتين جوهريتين: الأولى، تشكيل قوات عسكرية منذ السنوات الأولى للانتداب تحت مسمى جيش الشرق وإشراف وثيق من جانب الضباط الفرنسيين^(٤٠)، وكانت اعتمدت على الجماعات الدينية والإثنية والريفين من العرب السنة، لأنّها اعتبرت أنّهم أقلّ تعرضاً لتأثيرات القومية العربية. فقد شكلت كتائب خاصة مؤلفة من أرمن وعلويين وأكراد وإسماعيليين وشركس^(٤١). والثانية، الأحوال الشخصية؛ إذ عملت فرنسا في حالة العلويين والدروز على منحهم حق عرض قضيّاً لهم التي تدخل في باب الأحوال الشخصية أمام محاكمهم الدينية، وذلك في الفترة ١٩٢٦-١٩٣٩^(٤٢). وعلى الرغم من أنّه لا يوجد في الحالة العلوية نظام أحوال شخصية مختلف بأي شكل عن الأشكال عن نظام المسلمين السنة، عمل الحاكم الفرنسي لمنطقة «العلويين» نيجير في سنة ١٩٢٠،

٣٥ المصدر نفسه، ص ٢٩.

٣٦ المصدر نفسه، ص ٩٦.

٣٧ أرسل زعيم المجلس التمثيلي في مدينة اللاذقية إبراهيم الكنج مذكرة قبل معايدة ١٩٣٦ يرفض فيها الانضمام إلى الوحدة السورية وانضمام اللاذقية إليها، مع توقيع حوالي ٨٠ شخصاً من الزعاء العلويين وإرغام البعض منهم على التوقيع. وفي المقابل، قام بعض الزعماء العلويين بإرسال مذكرة إلى الحكومة الفرنسية رفضوا فيها مذكرة إبراهيم الكنج وطالبوها بوحدة الأرضي السورية، انظر: ديب، ص ٦٤-٦٥. بينما ترک الصراع السياسي في جبل الدروز بين النخبة الدرزية المحصور في عائلة الأطروش قبل توقيع معايدة ١٩٣٦ وبعدها متّماً بين الودويين والانفصاليين أو دعاء الحكم الذاتي الموسع، انظر: ستيفن همسيلى لونغريغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٨)، ص ٢٦٥. وفي الجزيرة السورية، كانت مطالب الانفصالي موجودة عند مختلف التشكيلات الاجتماعية. وكانت بعض النخبة العربية والكردية واليساوية وافقت على الانفصال أو نوع من الحكم الذاتي. وكان الموظفون الفرنسيون يهاجرون النخبة الوطنية التي تدعو إلى الوحدة مع دمشق، وتنقّل إلى جانب الانفصاليين، انظر: المصدر المذكور، ص ٣١٢. لمزيد من التفاصيل حيال ذلك انظر بالنسبة إلى الدروز، العلويين، والجزيرة السورية: خوري، ص ٢٧٥، ٥٧٨، ٥٧٩-٥٨٢، ٥٩١-٥٩٣ على التوالي.

٣٨ مزيد من التفاصيل حول منطقة العلويين، وحول جبل الدروز، انظر: لونغريغ، ص ٣١٥ و ٣٠٨ على التوالي.

٣٩ المصدر نفسه، ص ٥٠.

٤٠ ابتدأ عملها في سنة ١٩٢١، ووصل عددها إلى ٧٠٠٠ من كل الرتب في سنة ١٩٢٤، انظر: لونغريغ، ص ١٦٧.

٤١ ديب، ص ٥٤.

٤٢ لونغريغ، ص ٣٣٣.

على استحصال وثيقة من القاضي الشرعي الإسلامي لمدينة اللاذقية الشيخ محمد العجان تؤيد فصل العوليين عن الإسلام كمنهب، وعمل على إقامة محاكم مذهبية خاصة بهم^(٤٣). ولكن وجهاء ومشايخ علوين رفضوا في سنة ١٩٣٣ بأن يكون للجماعات المذهبية الإسلامية بشكل عام والعلويين خاصة قانون أحوال شخصية مستقل يميزهم من الدين الإسلامي^(٤٤). كما أكد علماء أهل السنة في مؤتمرهم في شباط / فبراير ١٩٣٩ وحدة المسلمين^(٤٥)، بينما رفضت فرنسا هذه القرارات وأصرت على التعامل بقانون الأحوال الشخصية الفرنسي^(٤٦).

تندرج تلك السياسات الاستعمارية ضمن أيديولوجيات أوروبية التمركز في رؤية التاريخ، وتروي فيها برمتها منظورات استشرافية للآخر. ويندرج في هذا الإطار مقاربة القاهرة القومية بصفتها ظاهرة تحمل في طياتها النموذج التاريخي الأوروبي، وتحمل من المحليين تابعين ثقافياً وسياسياً إلى المستعمر من دون الأخذ في الاعتبار آراء الجماعات التابعة أو سكان المنطقة^(٤٧). وقد كان من الممكن أن تنجح السياسات الفرنسية في تطبيق هذا النموذج وتحويل الطائفة إلى جماعة متختلة لأنّها استطاعت إخراجها من حدودها الجغرافية المحددة بالبلدة أو القرية والتعبير عن الانتهاء لها عن طريق وكلائها المستوردين لثقافتها^(٤٨). غير أنّ من أفشل هذه المحاولات الفرنسية هو التخبّر المحلي السوري ب مختلف أطيافها، على الرغم من وجود نخب متعاونة من جميع التشكيلات الاجتماعية من خلال نضالها المدنى السلمي بشكل أساس، إضافة إلى الدور الرمزي والمعنوي للثورات الكفاحية ضد الاحتلال.

ثالثاً: هوية وطنية ناشئة في دولة حديثة

لا تتشكل الهويات الحديثة من أواصر الدم والقرابة أو اللغة أو الثقافة بالضرورة، وإنّما قد تتولد من حوادث جديدة كالحروب أو المجاعات أو الأزمات. تستحدث فيها الهويات السياسية الحديثة الناشئة من اختلاط السكان بعضهم مع بعض في إطار جغرافي معين وزمن جديد يؤرخ لمرحلة جديدة^(٤٩). وهذا ما ينسحب على الوطنية السورية؛ فقد مثلت مرحلة ما بعد الاستقلال بداية افتتاح المجتمعات الأهلية بعضها على بعض. كما مثلت الدولة السورية بحدودها الجغرافية المرسومة وفق خرائط سايكوس - ييكو الكيان الجغرافي المتخيّل للسوريين. ومثل جلاء الاستعمار الفرنسي عن سوريا في ١٧ نيسان / أبريل ١٩٤٦ بداية لمرحلة زمنية جديدة تؤرخ للدولة السورية المستقلة حديثاً.

٤٣ يوسف الحكيم، سوريا والانتداب الفرنسي، ص ٤١-٦٨.

٤٤ الرعاء الذين وفّعوا مذكرة سنة ١٩٣٣ هـ: جابر أفندي العباس، يوسف أفندي الحامد، والمشايخ سليمان الأحمد، أحمد ديب الخير، عبد الخير، خضر الأحمد، علي نصر حكيم، حامد محمود، عبد الله عابدين، ياسين عبد الطيف، إبراهيم يوسف عبد بالأصالة عن نفسه، بالوكالة عن الزعيم الشيخ صالح العلي، داود حسن اريزه، علي لناصر مثلاً سليمان المرشد، وعن قضاة المذهب الرسميين: أحمد حبيب مفتى بانياس، عبد اللطيف سعود قاضي القضاة، عيسى سعود، علي حمدان عمران. وقد وافق على هذه القرارات ووّعّها كل من الزعماء: إبراهيم الكتّيج، محمد جيند، نديم عزيز، أحد أصلان، علي الأسد، إبراهيم مخلوف. انظر: *الذئر* (٢٢ آذار / مارس ١٩٣٩)، وعبد اللطيف اليونس، ثورة الشيخ صالح العلي، ط ٢ (دمشق: دار اليقظة العربية، [د. ت.]), ص ٨٨. تم الاستناد في هذه المعلومات إلى أبحاث جارية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات يدها الباحث المقيم في المركز د. محمد جمال باروت عن التاريخ الاجتماعي السياسي السوري الحديث من أواخر العهد العثماني وحتى سنة ٢٠١٠، وقد سمع مشكورةً باستخدامها.

٤٥ لونغريخ، ص ٢٩٥.

٤٦ المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

٤٧ تيموثي ميشيل، «مدرسة دراسات التابع ومسألة الحداثة»، ترجمة بشير السباعي، ألف: *مجلة البلاغة المقارنة*، العدد ١٨ (١٩٩٨)، ص ١٠٠-١٢١. منشورة أصلًا باللغة الإنكليزية في: *Alif: Journal of Comparative Politics*, no. 18 (1998).

٤٨ بندكت أندرسن، *الجماعات المتخيّلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها*، ترجمة ثائر ديب؛ تقديم عزمي بشارة (بيروت؛ دمشق: دار قدمس، ٢٠٠٩)، ص ٢٩.

٤٩ للتوضّع في هذا الموضوع وفي أصول القوميات، انظر: المصدر نفسه.

تنتج الحداثة في غياب النموذج الغربي ما هو جديد وأصيل وحاضر ومرجعي في المجتمعات، وإن تلاقت في جزء منها مع الحداثة الغربية، ولكنها ليست هي^{٥٠}. كما يتطلب أن تتحول جماعة معينة واعية بذاتها إلى جماعة متحيطة، مواجهات أو حوادث تصاغ فيها الذات عبر الآخرين^{٥١}، وهي الذات التي كانت غائبة بشكل عام في الحالة السورية^{٥٢}. ولذلك أنتج مشروع التحرر الوطني السياسي خلال فترة ما بعد الاستقلال في سوريا صراغاً سياسياً بين أحزاب متعددة مختلفة الأيديولوجيات وذات خلفيات اجتماعية متنوعة، أو صراغاً بين المدنيين وال العسكريين. بيد أنه بالتأكيد لم يكن طائفياً، بل على العكس من ذلك، مثلت المرحلة نجاحاً ديمقراطياً ذا طابع مدني من أنجاح التجارب في دول العالم الناشئة حديثاً، إذ لم تتبوا الطائفية السياسية فيه أبداً مكان، وإن بقيت التحالفات الطائفية الاجتماعية موجودة في المجتمع السوري^{٥٣}. وللدلالة على أهمية إنجاز ما أنتجه المشروع التحرري الوطني السوري في هذه المرحلة، يكفي المقارنة بين المشروع الاستعماري الذي أنتج دويلات طائفية تحت ادعاءات التمدن والحداثة وبين مشروع الاستقلال الذي أنتج صراغاً سياسياً وحراماً ديمقراطياً.

سبق أن أشرنا إلى أن النخبة السورية ردت على سياسات فرنسا الطائفية بأيديولوجيا علمانية ذات مضمون قومي ووطني سوري. ولذلك جاء في المبادئ التأسيسية للكتلة الوطنية التي تمثل النخب المدنية بشكل خاص في محافظات دمشق وحلب وحماه وحمص بيانات وسطية تدعو إلى الوحدة السورية بشكل كامل، ولكن مع حق لبنان في تقرير مصيره. كما تسعى إلى الاتخاد مع الأقطار العربية الأخرى، شرط ألا يتعارض ذلك مع أهداف كل قطاع عربي^{٥٤}. وفي هذا السياق، كان الضباط الكبار المنحدرون من تلك الفئات مسيطرين على الجيش خلال الأعوام التالية للاستقلال. وقد ألغت أول حكومة سورية بعد الاستقلال الرسوم الإدارية المرتفعة من أجل دخول الكلية الحربية في حمص، التي كانت متاحة لأبناء العائلات المدنية مسلمين و مسيحيين نظراً إلى تقدم أوضاعهم الاقتصادية، وهو ما مكن أبناء الريف السوري (علويين ودروز و مسيحيين و سنتة ريفيين) من دخول الكلية الحربية^{٥٥}، في مرحلة صعود حركات الشباب القومية العلمانية السورية الجديدة وفي مقدمتها حزب البعث، ثم حزب البعث العربي الاشتراكي الذي جذب جاهير فلاجية غفيرة إليه بسبب قيادة حزب العربي الاشتراكي للحركة الفلاحية، وكذلك الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي جذب إليه الكثير من الشباب العلمانيين في الأرياف، إضافة إلى الحركات الشيوعية إلى حد ما. وقد سمح ذلك بوصول هذه النخبة العسكرية العلمانية إلى السلطة مع مطلع السبعينيات، وكانت بحاجة إلى أيديولوجيا تعكس أهدافها وتطلعاتها وتحررها من الواقع الاجتماعي السائد في الأرياف السورية، وقد وجدتها في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي الذي أثار لها تحقيق مصالحها في اتباع سياسات اقتصادية تكفل المساواة بين المدينة والريف، أهمها الإصلاح الزراعي^{٥٦}.

يمكن إجمال المرحلة منذ بداية حكم البعث وحتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي بعنوانين الصراع السياسي

٥٠ ميشيل، «مدرسة دراسات التابع».

٥١ تيموثي ميشيل، حكم الخبراء (مصر، التكنو - سياسة، الحداثة)، ترجمة بشير السباعي وشريف يونس (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠)، ص ٢٩٤.

٥٢ لعل الاستثناء الوحيد هو إرهاصات فتنة طائفية خلال حكم العقيد أديب الشيشكلي، ولكنها ظلت استثناء ولم تكن الأساس. إن وصف جماعة معينة واعية بذاتها لا ينطبق على الأقلية فحسب، بل على أي جماعة تستند إلى أساس ديني أو مذهب أو إثنى أو أي شيء آخر أيضاً، وقد يحدث أن يلتقي في جماعة أكثر من أساس.

٥٣ يتمثل ذلك في روایات أو تفسيرات طائفية، وكانت صحيحة أم لا، ولكنها تبقى هامشية مقارنة بها تم إنجازه من وحدة سوريا وتجربة ديمقراطية.

٥٤ خوري، ص ٣١١.

٥٥ باتريك سيل، الأسد - الصراع على الشرق الأوسط، ط ١٠ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٦٨-٦٧.

٥٦ خوري، ص ٦٩٤.

بين التيارات البعثية نفسها والبعشين والناصريين والسلطة الحاكمة والإخوان المسلمين، على الرغم من اتخاذها منحى طائفياً في أكثر من مرة، ولكن الجذر الأساس لتلك الصراعات كان سياسياً، ويتصح ذلك من خلال عدم تكرار تلك الحوادث في ظل ظروف الاستقرار. ارتفعت خلال هذه الصراعات حدة الخطاب الطائفي مرتبطة بالمتغيرات الإقليمية والحسابات الدولية في تلك الفترة^{٥٧}. أمّا على الصعيد الاقتصادي، فقد عملت الحكومات المتتالية منذ استلام حافظ الأسد السلطة سنة ١٩٧٠ على الابتعاد عن نموذج صلاح جديد المنحاز بشكل حاد إلى الريف السوري واعتماد نموذج يقوم على المواءمة بين مصالح الطبقات البرجوازية والسياسات البعثية الاشتراكية.

عمل حزب البعث طوال مدة حكمه على تعزيز الهوية العربية في المجتمع السوري من خلال تركيزه على العروبة في مناهج التعليم، وفي جميع مراحله^{٥٨}، ولكن من دون وجود مشروع حضاري يعني العروبة ويقوم على تحرير الفرد ويضمن حقوق الإنسان، إلى أن أصبحت مادة التربية القومية البعثية مادة جافة مرفوضة لدى الطلاب السوريين. فحاولت السلطة الحاكمة التركيز على الهوية الوطنية في السنوات العشر الأخيرة، فعملت على إدخال دروس خاصة حول ما أسمته الحضارة السورية في مادة التربية القومية البعثية، وخففت من النبرة العروبية في مناهج تدريسها، مع استمرار قمع الحرريات وتعييب أي نوع من الحراك في الحياة السياسية. ولذلك حدث التضارب بين الهوية الوطنية والهوية العربية في المجتمع العربي السوري، وهو ما سمح ببقاء الهويات ما قبل الوطنية في المجتمع السوري الموروثة من الحقبة الاستعمارية بعد تفاصع السلطة عن بناء المجتمع وعدم قدرة المجتمع على بناء الدولة. إن عدم وضوح الأيديولوجيا وتعدد الثقافات واحتلالها المزدوجة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أعلاه، كل ذلك دفع بأفراد المجتمع العربي بشكل عام إلى الوقوع في حالة من الاغتراب والشتات في ما يتعلق بترتيب أولويات الانتهاء وتحديد الهوية. يترافق حليم بركات في كتابه المجتمع العربي المعاصر بوجود حالة من عدم الاندماج الاجتماعي في المجتمعات العربية من خلال استمرار الولايات التقليدية في البني الاجتماعية الداخلية في الدولة الوطنية. ويرى أنه جرى في العقود الأخيرتين «تعزيز الولاء للجماعة على حساب الولاء للدولة والوطن»^{٥٩}. ولا يبتعد عزمي بشارة عن هذه الفكرة في كتابه في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، والمجتمع المدني: دراسة نقدية، من خلال تأكيده أن الاستبداد السياسي دفع إلى نمو الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وهي انتهاءات يتباينها إنسان الحداثة الخاسر^{٦٠}.

وفي ظل هذه البيئة الاجتماعية السابقة، شهدت السنوات العشر الأخيرة في تاريخ سوريا وحتى بداية الثورات الشعبية العربية في بداية سنة ٢٠١١ جوًدا سياسياً شبه كامل، مع حالة من الاستقرار الأمني على الصعيد الداخلي. في هذه الفترة، جرى احتكار السلطة السياسية وتهميشه قضايا الحرريات السياسية لصالحة سياسات اقتصادية ليبرالية قائمة على الخصخصة تناقض فيها مصالح رجال الأعمال مع مصالح الاستبداد السياسي، ولم

٥٧ لمزيد من التفاصيل الدقيقة حول هذه الخطاب، انظر: نيكولاس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة، ١٩٦١-١٩٩٥، ط ٢ (القاهرة: مكتبة مدبوبي، ١٩٩٥)، ص ١٣٢-١٧٢.

٥٨ لا يوجد في مناهج التعليم السورية أي مضامين طائفية، حتى إن حادث ١٨٦٠ والتقييسات الطائفية خلال الاحتلال الفرنسي لا تدرس في كتب التاريخ المدرسية.

٥٩ حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغير الأحوال وال العلاقات، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٨٧-٩٤.

٦٠ انظر على سبيل المثال: عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، ط ٦ (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ٢٨٠.

تنعكس نتائجها على الفئات الاجتماعية المهمشة إلّا بمزيد من الفقر وتدني مستوى المعيشة^(٦١). وفي ظل غياب المؤسسات أو الأحزاب القادرة على إيصال مطالب المواطنين، لم يبق إلّا الشارع كوسيلة للاحتجاج على الواقع الاقتصادي والسياسي.

رابعاً: الطائفية في الثورة السورية

انطلقت الثورة السورية في ١٥ آذار / مارس ٢٠١١ في سياق اندلاع حركة الاحتجاجات والثورات العربية على شكل تظاهرة من سوق الحميدية التاريخي في إثر نقاشات مطولة على صفحات «الفيسبوك» لشباب مدنيين يمثلون مختلف الفئات الاجتماعية السورية^(٦٢). وعلى الرغم من تحدث مصور التظاهرة بلهجة ساحلية عن أهداف المحتجين بالحرية والديمقراطية، فإنه ختم كلامه بالإشارة إلى أنّ المحتجين هم من الطائفتين الإسلامية والعلوية، وأنّهم سوف يسقطون معًا النظام السوري. ولا يعبر ذلك إلّا عن إدراهم أنّ هناك هاجساً طائفياً في المجتمع يتربص بهم حاولوا أن ينفوه من اليوم الأول^(٦٣). والهاجس ذاته كان موجوداً لدى أغلب رجال السلطة التي تخشى مشاركة الجماعات الأهلية في احتجاجات تفقدتها شرعيتها وزعمها أنها «حامية الأقليات»^(٦٤).

١- المرحلة الأولى: الوعي الطائفي البدائي (١٥ آذار / مارس - ١٦ تموز / يوليو ٢٠١١)

استورد النظام السياسي في سوريا الرجال المأجورين وجندتهم لقمع التظاهرات مستفيداً من التجربة المصرية في السنوات العشر الأخيرة والتي تقوم على تجنيد أشخاص يفتعلون المشكلات مع المحتجين لإجبارهم على استخدام العنف حتى تستطيع القوى الأمنية قمعهم بطرق وحشية. كان هذا هو الدور الأساس لهؤلاء الرجال المأجورين في بداية الاتفاضة السورية، ومن ثم تطور دورهم مع تطور الحوادث في سوريا إلى القتال مع القوى الأمنية^(٦٥). ولكن تجنيد الرجال المأجورين ((الشبيحة)) لم يكن مقتصرًا في قمع التظاهرات في جميع المناطق السورية على الطائفة العلوية، بل كان مرتکزاً على درجة الولاء للنظام في المناطق القرية من الاحتجاجات. تضمن هذا التنظيم رجالاً مأجورين، و مجرمين جنائيين، وحزبيين من مختلف الطوائف والأديان؛ فعلى سبيل المثال تولّى رجال العشائر الموالية للسلطة قمع التظاهرات في مدينة حلب وريفها وفي دير الزور والرقة، ومقاتلون من حزب العمال الكردستاني في المناطق الكردية، وحزبيون

٦١ لمزيد من الشرح حول التفاصيل الدقيقة لحالة المجتمع السوري في السنوات العشر الأخيرة، انظر: محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سوريا: جدلية الجمود والإصلاح (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ومينير الحمش، الاقتصاد السوري في أربعين عاماً: دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، ١٩٧١-٢٠١٠ (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١١).

٦٢ من شهادة مروءة الغيابي في مقابلة أجراها معها نيروز غانم ساتيك في مقر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة بتاريخ ٩/٥/٢٠١١.

٦٣ انظر مقطع فيديو للتظاهرة على الموقع الإلكتروني: <<http://www.youtube.com/watch?v=75Ng0J6DdH0&feature=related>>.

٦٤ يبين ذلك في حادثة ذات دلالة في أحد فروع الأمن بعد اعتقال القوى الأمنية بعض الشباب المشاركون في اعتصام وزارة الداخلية في ١٦/٣/٢٠١١، وذلك عندما سأله المحقق أحد الشباب: ما اسمك؟ قال الشاب: ريان سليمان، ثم عاد رجل الأمن وسأله: من أين أنت؟ فذكر الشاب اسم قرية من قرى طرطوس، فقال رجل الأمن له: حتى أنت! وقام بصفعه على وجهه، بعد أن تأكد أنه ينتمي إلى الطائفة العلوية. من شهادة الناشط السياسي ضياء دغش، أحد المشاركون في اعتصام وزارة الداخلية، في ٩/٧/٢٠١١ في مقابلة في فندق الريتز في الدوحة. وعند البحث عن اسم هذا الشخص، تبين فعلاً أنه من المشاركون في الاعتصام، وهو طالب طب بشري أفرج عنه لاحقاً، انظر: الموقع الإلكتروني لحقوق الإنسان في سوريا: <http://syrianrights.org/index.php?option=com_content&view=article&id=104:2011-03-26-23-22-12&catid=36:mo3taklen>.

٦٥ مقابلة عبر وسطاء محلين مع أحد هؤلاء الرجال المأجورين في دمشق، بتاريخ ١٠/١١/٢٠١١.

تابعون لحزب البعث العربي الاشتراكي في دمشق ودرعا، وفلسطينيون يتسبّبون إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة.

رأى المحتججون في استحضار الرجال المأجورين («الشبيحة») سلوكاً طائفياً في مناطق التماس على خلفية اتهامهم إلى الطائفة العلوية في المناطق المجاورة في حمص واللاذقية وبانياس وجبلة، وإلى دفع التفاعلات السياسية إلى الانحراف باتجاه المويات الفرعية. كما قام خطاب السلطة في قراءة حوادث الانتفاضة ضمن منهج المجموعات المسلحة «التكفيرية» بدور أساس في تكريس الحالة الطائفية لدى الجماعات الأهلية^(٦٦)، بل عمدت السلطة إلى تحويل الوعي الطائفي البدائي إلى أفعال طائفية تؤدي إلى رد فعل طائفي في المقابل، فقد عملت في بانياس في نيسان/أبريل ٢٠١١ على نقل المحتججين المعتقلين إلى قرى علوية مجاورة، وقدّمتهم بوصفهم سلفيين تكفيريين، وأهانتهم علناً في الشوارع^(٦٧)، أو العمل على تسريب مقاطع فيديو تُظهر حالات تعذيب القوى الأمنية لمعتقلين وفيها يتحدث المعدب بلهجة ساحلية مثل «بدك حريّة، هي مشان الحرّية» أو إجبار المعتقل على قول «لا إله إلا بشار». وفي المقابل استعمل المعارضون المحليون في مرحلة لاحقة في بعض الأحيان خطاباً تُظهر فيه ملامح طائفية من خلال الإشارة إلى أنّ النظام يسعى إلى تشكيل دولة علوية، أو أنّ أهل الساحل هاجروا إلى الشام من أجل قتل أهلهما، أو تضخيم قضية مشاركة مقاتلين من حزب الله أو التيار الصدري في العمليات القمعية، على الأقل في السنة الأولى من الثورة السورية^(٦٨).

تعبر أزمة الهوية عن خاطر في ظل عدم الاستقرار السياسي الداخلي، نتيجة الشعور بعدم الأمان وعدم الاستقرار، وهو ما يسمح لبعض الزعامات التقليدية بالتأثير في الشعب بشكل سلبي على نحو يعبر عن هواجسها الطائفية أو العشائرية، خصوصاً في ظل غياب المؤسسات المدنية القادرة على التأثير السياسي والاجتماعي للمواطنين. ولذلك، تجلّت الحالة الطائفية البدائية في مسار الانتفاضة السورية بأحد أشكالها من خلال تختلف الجزء الأكبر من الجماعات الأهلية عن المشاركين في الاحتجاجات، نظراً إلى زيادة الشعور التضامني الداخلي في أوقات الأزمات الاجتماعية، ويتحول في الوقت ذاته الصراع على السلطة إلى صراع من أجل البقاء^(٦٩). ولم تُنفع مشاركة عشرات المواطنين السوريين من الطائفة العلوية في الاحتجاجات في تغيير هذه الصورة؛ إذ طلب المحتججون في اللاذقية منهم المغادرة كي لا تقتلهم قوى الأمن وتهدم المحتجين بقتلهم^(٧٠)، وهو ما يؤدي إلى فتنة طائفية.

٦٦ مروان حويجية، «الداخلية: تمرد سلفي مسلح سلاحق تنظيّاته أينا وجدت»، البعث (سورية)، ١٩/٤/٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <<http://www.albaath.news.sy/user/?id=1116&a=99081>>.

٦٧ «من دون حل سياسي فإننا نسير نحو حرب أهلية: رئيس «المرصد السوري لحقوق الإنسان» لـ«السفير»: الرهان على انسفقات ألوية عن الجيش ليس واقعياً»، السفير، ٣٠/١/٢٠١٢، على الموقع الإلكتروني: <<http://www.assafir.com/Article.asp?x?EditionID=2063&ChannelID=49059&ArticleID=2750>>.

٦٨ وانظر مقطع فيديو يوضح إهانة المعتقلين في قرية البيضا في بانياس على الموقع الإلكتروني: <<http://www.youtube.com/watch?v=wGLMX-DicHY&feature=related>>.

٦٩ متابعات الباحث لوسائل الإعلام ومقاطع الفيديو، ومن الأمثلة على ذلك الشعارات التي رُفعت ضد حزب الله وإيران في بداية الثورة السورية والتي اختفت تماماً في وقت لاحق، ثم عادت بعد أن انحازت إيران وحزب الله إلى النظام في سوريا حتى وصل الأمر إلى استعمال خطاب بصيغة: نحن وهم، فقد ردد محتججون في حلقيا في ريف حماة في ٦/٢٧/٢٠١١ حاملين أعلام تركيا «تعن دستورنا القرآن، ينهي حزب الله وإيران، ردد لإيران، نحن قائدنا العدنان، قائدكم في السرّادب»، والمبالغة في السنة الأولى على الأقل من عمر الثورة السورية بدور حزب الله أو الأحزاب الشيعية في العراق في القتال في سوريا.

٧٠ برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، ط ٣ (الدوحة: بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ٣٤. لقد شهدت بعض المناطق العلوية والدرزية تظاهرات محدودة العدد، ولكن المشاركة الأكبر كانت من قبل الإسماعيليين في مدينة السليمية، وخاصة مع بداية الثورة، ولكنها لم تستمر في وقت لاحق.

٧١ مقاولة عبر تطبيق «سكايب» مع علي رحمن، ناشط ومتّصل سياسياً وأحد المشاركون في الاحتجاجات والاعتصامات، بتاريخ ٧/٧/٢٠١٢.

أما في حمص، فقد تعرضوا لقمع شديد ضمن منهج قمع الاحتجاجات^(٧١). من هنا، نستطيع أن نفهم لماذا كانت القوى الأمنية تعامل مع الاعتصامات في الساحات بشكل أساس بغية العنف، وذلك منعاً لنشوء حالة مدنية مماثلة لشهدت ميدان التحرير في الثورة المصرية، وبقاء الاحتجاجات في حيز الحي السني ضمن إطار تقسيم المجتمع السوري إلى فئات لا كشعب واحد.

أدى اتباع الحكومة السورية سياسات اقتصادية ليبرالية، وما أفرزته من نتائج، إلى تضرر الزراعة، وترافق ذلك مع موجة من الجفاف أسفرت عن حالة من الفرز الطبقي بشكل واضح بين الريف السوري والمناطق المهمشة على أطراف المدينة من جهة، والمدن والمناطق الغنية من جهة أخرى. وأفضى ذلك إلى كسر القاعدة الاجتماعية التي بني عليها حزب البعث سياساته الاقتصادية والاجتماعية منذ استلام حافظ الأسد السلطة سنة ١٩٧٠ كما ذكرنا. ولذلك كانت الشريحة الأولى هي العواد الأساس والأول للحركة الاحتجاجية، ولكن تخلف الأرياف ذات الأغلبيات العلوية والمسيحية والدرزية عن اللحاق بها لأسباب وهواجس أمنية والخوف من التغيير، دفع نحو خلق حالة من الطائفية تجلّت في وعي طائفي بدني لدى المواطنين السوريين بمختلف شرائحهم الاجتماعية.

ترك تخلف الجماعات الدينية والمذهبية الأهلية غير السنية - التي بات سلوك «الأقليات» في مراحل الأزمات يتحكم باتجاهات سلوكها العام وأضطراب مواقفها - عن اللحاق بالحركة الاحتجاجية شعوراً سيئاً لدى الشارع المحتج تجاه الجماعات الأخرى، واعتبارها كأئمها راضية عن عنف النظام تجاه الشارع المتنفس. وأدى ذلك إلى حصول بعض الاتحرافات في الشعارات الطائفية، وإن كانت محدودة بشكل عام، في بعض المناطق المعارضية، مثل «بdenا نحكي على المكشوف علوية ما بdenا نشوف»، و«العلوية على التابوت والمسيحية على بيروت». وظهرت شعارات في المناطق المؤيدة مثل «قاققي يا عيني قاقي بشار الأسد باقي»^(٧٢). ولدت هذه الم�향فات خيالات طائفية لدى أجزاء من المجتمع السوري من خلال التركيز على الشعارات السابقة المحدودة جداً وعدم سماع شعار «واحد واحد الشعب السوري واحد» الذي انتشر بشكل كبير جداً في الشارع المحتج. كما كانت تتولد الخيالات الطائفية للأهالي المعارضين في مناطق التماس بعد كل قمع تنزله بهم القوى الأمنية، كتناول أهالي حمص شائعة أنّ نساء علويات في أحياز الزهراء والنزهة يزغردن فرحاً بغض اعتصام حمص في ١٨ نيسان / أبريل ٢٠١١ في الساحة العامة، على الرغم من أنّ الجريمة حصلت قبل صلاة الفجر، كما أنّ المسافة الفاصلة بين تلك الأحياء والساحة العامة في حمص لا تسمح بسماع أصوات الزغاريد.

إنّ تخلف جزء كبير من الطبقة الوسطى والطبقة المثقفة في مدينتي دمشق وحلب - اللتين تشكلان أكثر من ٣٧ في المئة من سكان المدن السورية، وهو الحزان الأكبر للفئات الوسطى القوية اجتماعياً - عن الالتحاق بالحركة الاحتجاجية لأسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية متعددة، وتركز الظاهرات بشكل أساس في المناطق الريفية والمدن - البلدات الصغيرة المهمشة اقتصادياً واجتماعياً - إضافة إلى استمرار النظام في تعاطيه الأمني مع الاحتجاجات، أدى كل ذلك إلى تأثير فئات واسعة من الشارع المحتج بأفكار الشيخ السلفي عدنان العرور الذي تبني خطاباً شعبياً ذا ملامح ومضامين طائفية في كثير من الأحيان، وهو ما سمح بزيادة الاستقطاب الطائفي في بعض المدن السورية من خلال صيغات التكبير في الليلي أو حصر الثورة في أتباع السلفية الشعبية.

٧١ من شهادة ناجي طيارة مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أجرتها نيروز غانم ساتيك في الدوحة، فندق الريتس بتاريخ ٢٠١١/٩/٨.

٧٢ كان هذا الشعار يُردد بين الناس بلهجته أهل الساحل في المناطق المؤيدة للأسد، وتنطوي العبارة على مضمون طائفي واضح.

٢- المرحلة الثانية: أنماط من العنف الطائفي

بدأ العنف الطائفي في حادثة ذات دلالة تختصر بجمل التطورات السياسية والاجتماعية للثورة السورية بعد مرور حوالي أربعة أشهر. بدأت المسألة في بدايات تموز/ يوليو ٢٠١١ مع نشر بعض زعامتين الرجال المأجورين المتعاونين مع قوى الأمن مقاطع فيديو لفتيات يبدلن ملابسهن في غرف قياس محلات تجارية. أدعى هؤلاء أن بعض أصحاب المحلات التجارية التي يملكونها تجسس من الطائفة السنّية يصورون بنات من الطائفة العلوية. وفي يوم ١٦ تموز/ يوليو، قتل مسلحون معارضون ثلاثة شبان علويين مدنيين مخطوفين^(٧٣)، بعد أن اقتلعوا عيونهم. ولكن قوى الأمن فبركت الصور، وأدعت أن الجثث قُطعت وُمُثُلَّ بها بشكل مبالغ فيه. وعندما وصل الخبر إلى الأحياء ذات الأغلبية العلوية، جرى استنفار الأهالي. واستطاع الرجال المأجورون المرتبطون بالأمن تجميع بعض الشباب، وهاجوا المحلات التجارية المتهمة بتصوير البنات، وهي المحلات المعارضة نفسها التي تشارك في الإضرابات، بينما لم تحطم المحلات المجاورة التي يملكونها تجسس موالون للسلطة يتمنون إلى الطائفة السنّية. وقد جرى ذلك بوجود حوالي ١٠٠ عنصر أمن. ورفضت السلطات المحلية في حمص التدخل لوقف التحرير أو منع حدوث اشتباكات بين الطرفين^(٧٤). استطاعت النخبة المتفقة من الطائفة العلوية الحد من تطورات الأوضاع ووقفها عند هذا الحد من خلال تهدئة نفوس كلا الطرفين^(٧٥). كما كانت تنتشر خلال مسار الثورة مقاطع فيديو لفتيات عاريات أو مشاهد اغتصاب كانت تنتشر في كل منطقة، وهي المقاطع ذاتها، ولكن كل طرف يَتَّهِم الآخر بأنه هو من يقوم بها.

أما عن جريمة القتل، فقد حصلت نتيجة سياسات النظام باستخدامه العنف بحيث دفع الشباب المهمشين إلى حمل السلاح في وجه واقعهم الاجتماعي، وخاصة أن جزءاً منهاً منهم سبق له العمل في دول الخليج العربي وتعرف إلى الأفكار السلفية في السنوات العشرة الأخيرة مع السياسات الاقتصادية الليبرالية للحكومة السورية، إضافة إلى الاعتقالات المتكررة للجيل الأول من الناشطين السياسيين الذين يمتلكون تجارب سياسية سابقة أو ثقافة سياسية متراكمة، وهو ما سمح بظهور جيل جديد من الناشطين لا يمتلك خبرة سياسية وغير قادر على السيطرة على الشارع، علاوة على إطلاق سراح المجرمين الجنائيين في مراسم العفو التي صدرت مع بداية الثورة السورية. يُستخلص من هذه الجزئيات أن الطائفة في مسار الثورة السورية أصبحت قابلة للتحرك في مسارات متعددة، حيث حلت في مضمونها أبعاد تطور القضية الطائفية السياسية: على خلفية مؤيد ومعارض، والاقتصادية: استهداف المحلات التجارية، والاجتماعية: من خلال تحويل قضية عاطفية عابرة للطوائف إلى قضية طائفية ذات طابع سياسي تؤدي إلى العنف^(٧٦).

أ- أعمال المخطف والمجردة والاغتيالات

بدأت أنماط عديدة من العنف الطائفي تظاهر متدرجة ومتقطعة ومتراقة مع استمرار أهالي حمص بالخروج في تظاهرات يومية، ومع الحملات الأمنية لقمعها ومنع أي محاولة للاعتصام، ومن ثم الدخول في مواجهات مسلحة

٧٣ طلاب جامعيون، مواليد سنة ١٩٨٢، من مجموعة بضممة سورية.

٧٤ محمد صالح العلي، ناشط سياسي من حزب العمل الشيوعي ومعتقل سياسي في الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠، من سكان حمص، وأحد أقارب الشيخ صالح العلي، وكان حاضراً خلال هذه الحوادث، وهو أحد الأشخاص الذين عملوا على تهدئة النفوس، مقابلة عبر سكايپ أجرتها معه نيروز غانم ساتيك، بتاريخ ٤/٣/٢٠١٢.

٧٥ كان محمد صالح العلي والدكتور حسن عيد من أهم الشخصيات التي عملت على تهدئة النفوس. وقد تلقى عيد ضربة موجعة على صدره نتيجة محاولته ردع المهاجمين، ثم قُتل في وقت لاحق.

٧٦ يرى عزمي بشاره أن الحوادث السابقة سلوك ينم عن ثقافة طائفية، يُستنتاج من خلالها أن الطائفية في الرؤي الاجتماعية اليومي ليس أمراً مصطنعاً، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بقضايا الدم والشرف. انظر في: عزمي بشاره، هل من مسألة قبطية في مصر؟ (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١)، ص ١٦.

مع الأهالي الذين حملوا السلاح للدفاع عن أنفسهم. ولكن عندما تحتاج الشعوب بطبع مدني أو تحمل السلاح للدفاع عن نفسها، تخرج ببنيتها الاجتماعية التقليدية، بما يحمله ذلك من مخاطر في مجتمع مركب الهوية^(٧٧). وهنا يكون النظام السياسي الحاكم أمام مسؤولية تاريخية وطنية لقيادة عملية التحول الديمقراطي حتى لو انتهت العملية بإسقاطه من أجل ضمان عدم حدوث شرخ اجتماعي والحفاظ على كيان الدولة. وسواء كان النظام في سوريا جاداً أو غير جاد في عملية الإصلاح التي أعلنتها، فإنه حكم عليها منذ اليوم الأول بالفشل نتيجة سياساته القمعية والنهج الأمني في التعامل مع الاحتجاجات، وهو ما فتح المجال أمام العنف المضاد بما يحمله من مخاطر.

أخذت ملامح أعمال العنف الطائفي في الظهور مع تكرار حالات اختطاف والاتهامات المتبادلة في المسؤولية عنها، والخطف المضاد. كانت آليات الضبط الاجتماعي تتوجه تارة في تحرير المخطوفين وتتشمل تارة أخرى بل قد تنتهي بإعدام المخطوفين أو مقتلهم خلال المواجهات أو طلب فدية في مقابل الإفراج عنهم. ولكن الأ بشع في أعمال الخطف هو تعذيب المخطوفين وإهانتهم وإذلالهم بطرق متعددة، وهو ما كان يترك كرهاً عميقاً ورغبة في الانتقام بعد الإفراج عنهم. تركز الخطف في مدينة حمص بين الأحياء ذات الأغلبية العلوية والأحياء ذات الأغلبية السنّية والأحياء المختلطة. ولكن تلك الحوادث تطورت أكثر من مرة ليحدث تبادل خطف بين مسيحيين ومسلمين في القصرين في ريف حمص، وبين أهالي السويداء وأهالي درعا، وقد نجحت في كل مرة آليات الضبط الاجتماعي في الحد منها مع استثناءات قليلة. ولا تستطيع أن تقدر أعداد المخطوفين بسبب كثرتها، وخاصة في حمص؛ إذ تتوعد أسباب الخطف على خلفيات سياسية وطائفية وجرامية.

تبع جرائم الخطف استهداف شخصيات متعددة واغتيالها، وقد بدأت بشكل واضح في ٢٤ آب / أغسطس ٢٠١١ مع اغتيال رئيس قسم جراحة الصدر في المشفى الوطني في حمص الطبيب حسن عيد، وهو من الطائفة العلوية. واتهم المسلحون المعارضون عيد بقتل الجراح المعارضين في المشفى. وفي ٢٦ أيلول / سبتمبر ٢٠١١ قُتل العميد الركن نائل الدخيل نائب مدير كلية الكيمياء في حمص وهو من الطائفة المسيحية من دون ذكر أسباب لاغتياله. وفي اليوم ذاته، اغتيل الدكتور محمد علي عقيل، نائب عميد كلية هندسة العمارة ووكيلها العلمي في حمص، وذلك بإطلاق الرصاص عليه وضرره بآلية حادة، إضافة إلى التنكيل بجثمانه، وهو من الطائفة الشيعية. وقد اتهم بأنه ممثل حزب الله في حمص، ويجند «شبيحة شيعة» لقمع التظاهرات في سوريا. يلاحظ أن الشخصيات السابقة هم من الذين شاركوا في الحوار الوطني الذي نظمته السلطة في المحافظات، ولكن هؤلاء الأشخاص تحدثوا بطريقة عقلانية ترفض الحل الأمني، وطالبو بإجراءات ديمقراطية حقيقية، ومن غير الواضح سبب اغتيالهم، كما حاول قاتلو حسن عيد تبرئته من التهم التي وجهت إليه^(٧٨).

تركت حوادث ١٦ تموز / يوليو حالة من الهاجس الأمني للعائلات التي تسكن في أحياء مختلطة في حمص، وأصبح من الواضح في نفوس الأهالي أنّ حالة الوعي الطائفي البدائي تطورت وأصبحت مفتوحة على جميع الاحتمالات، وهو ما أدى إلى هجرة الكثير من العائلات بمختلف طوائفها إلى أحياء أو قرى تسكنها طائفة واحدة أو إلى مدن آمنة^(٧٩)، ولكن ذلك يقي ضمن الإطار الطوعي للأهالي. ومع اشتداد العنف السياسي في حمص مع مطلع سنة ٢٠١٢ وارتفاع حدة الاحتقان الطائفي، ما عاد يُسمح للعائلات الفقيرة التي لا تستطيع مغادرة منازلها العيش في أماكن مختلطة. ولذلك أصبحت تلك العائلات هدفاً للمسلحين والموالين والمعارضين

٧٧ عزمي بشارة، الافتتاحية، في: «الثورة العربية والديمقراطية: جذور التزعزعات الطائفية وسبل مكافحتها»، (ندوة نظمها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٨ كانون الثاني / يناير ٢٠١٢).

٧٨ مقابلة مع محمد صالح العلي عبر سكايب أجراها معه نيروز غانم ساتيك، بتاريخ ٤ / ٣ / ٢٠١٢.

٧٩ باروت، العقد الأخير في تاريخ سوريا.

كلما رغبوا في الانتقام حادث ما. في هذه الفترة، هاجرت أغلب العائلات من بيوها وهررت إلى أحياها أو قراها الأصلية. أمّا من لم يتمكن من الهجرة، فقتل في جرائم كراهية بشعة يندى لها الجبين، ستكون مقدمة لمزيد من العنف الطائفي. ولعل هذه الظاهرة هي الأخطر على مستقبل الدولة المدنية الديمocrاطية في سوريا، لما فيها من عودة إلى التاريخ الانعزالي، وفتح المجال لأن تسلك الجماعة سلوكاً واحداً بصفتها طائفة بعد أن تتشابك العلاقات بين أفراد الجماعة ضمن حالة انفعالية عاطفية في ظروف معينة.

ب- جرائم الكراهية والانتقام الجماعي

تُعد جرائم الكراهية والانتقام الجماعي أخطر أنماط العنف الطائفي بسبب عدم إمكان التنبؤ بها، فهي قابلة للحركة فور وقوع أي فعل منها بلغت درجة ضالته. ودائماً تكون الأعمايل العدائية في الانتقام الطائفي عنيفة للغاية، وترتفع سرعة انتشارها بين المناطق المجاورة ذات التركيبات الطائفية المتنوعة^{٨٠}. ويسودها جو من وباء الكراهية «يتطهّر» فيها القتلة بالانتقام من قتلاهم، وهي تعكس دينامية ذاتية مرضية عدوانية يتقمص فيها المجموع شخصية القامع، وتشتغل هذه الدينامية بطريقة التشفي التي تميز جرائم الكراهية من تمثيل بالجثث وقلع الأعین وصم الآذان وقتل الأطفال بالآلات الحادة^{٨١}.

بدأت جرائم الانتقام الجماعي تظهر بشكل واضح مع مطلع كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١؛ إذ هاجم مسلحون معارضون في حمص في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ حافلة ركاب تعمل على خط حمص - جب عباس، كانت تنقل مواطنين من المدينة إلى القرية، وقتلوا كل من فيها؛ من تسعة إلى أحد عشر راكباً^{٨٢}. وفي اليوم التالي، رد مسلحون موالون للسلطة من قرى علوية على استهداف الحافلة بمحاجة معمل في بلدة كفرلاها في الحولة وقتلوا أحد عشر عاملاً^{٨٣}. ومن ثم، تدرجت جرائم الكراهية والانتقام الجماعي في حمص من قتل متباين بين العائلات في مناطق التماس، وذبح الأطفال، وتشويه الجثث إلى جرائم كبرى يذهب ضحيتها العشرات من الأشخاص، كما في الحولة والتریمة.

تفهم جرائم الكراهية في سياقها الاجتماعي والفكري من مبدأ الفعل وردة الفعل المقابل والذي يدفع إلى مزيد من العنف الطائفي^{٨٤}. وتروي سردية الانتفاضة السورية الكثير من القصص المتناقضة والمؤلمة بإيجابياتها وسلبياتها تعبّر بضرورة رفض التعامل مع أي جهة كتمثيل لطائفة معينة، وضرورة التعامل مع الفرد ضمن الجماعة الأهلية بصفته مواطناً له توجهاته وأيديولوجيته الخاصة، لا كعضو في جماعة معينة^{٨٥}.

٨٠ «العنف الطائفي في عامين: ماذا حدث؟ ومن أين نبدأ: دراسة تحليلية للفترة من يناير ٢٠٠٨ حتى يناير ٢٠١٠»، دراسة، برنامج حرية الدين والعتقد، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة، نيسان/أبريل ٢٠١٠، ص ٨، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/Sectarian_Violence_inTwoYears_Ar.pdf>

٨١ باروت، ص ٢٦٩-٢٧٠.

٨٢ سوريا تتفاقق على الخطبة العربية والانسحاب من المدن» (رويترز، ٢٠١١/١١/٢)، على الموقع الإلكتروني: <<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE7A10OH20111102?sp=true>>.

٨٣ مقابلة مع محمد صالح العلي عبر سكايبر أجراها معه نيروز غانم ساتيك، بتاريخ ٤/٣/٢٠١٢.

٨٤ مقطع فيديو يوضح سلوك جلد أحد الأشخاص، وقد قام موقع يوتوب بحذفه لاحقاً: <<http://www.youtube.com/watch?v=tQbu7PWTFfc&bpct=1349958935>>.

٨٥ يكفي، لكي تفهم جرائم الكراهية في سياقها الاجتماعي والفكري أن نسرد قصة أم خالد في حمص التي جرى تناقل روايات تقطيعها وسلخها جثث المخطوفين على خلفيات طائفية وسياسية. ولكن هذه المرأة فقدت أولادها الأربع خلال الصراع السياسي أو العنف الطائفي في حمص. سُجنـتـتـ أمـ خـالـدـ وـتـشـاجـرـتـ لـفـظـياـ خـالـلـ اـعـتـقـالـهاـ فـرـعـ فـلـسـطـينـ فـيـ دـمـشـقـ مـعـ نـاـشـطـةـ سـيـاسـيـةـ مـعـارـضـةـ مـنـ الطـائـفـةـ الـعـلـوـيـةـ فـيـ الزـنـزـانـةـ ذاتـهاـ.ـ مـقـاـلـةـ مـعـ مـيـسـ مـيـارـكـ،ـ نـاـشـطـةـ سـيـاسـيـةـ مـعـارـضـةـ سـورـيـةـ،ـ عـبـرـ سـكـايـبـ بـتـارـيـخـ ٢ـ٥ـ /ـ ١ـ٢ـ /ـ ٢ـ٠ـ١ـ٢ـ.ـ وـهـيـ النـاـشـطـةـ الـعـلـوـيـةـ فـيـ الزـنـزـانـةـ ذاتـهاـ مـعـ آـمـ خـالـدـ.ـ وـتـرـوـيـ مـيـسـ أـنـ قـوىـ الـأـمـنـ نـهـيـتـ مـيـسـ مـنـ آـمـ خـالـدـ سـبـبـ أـعـالـمـهاـ.ـ وـعـنـدـمـاـ دـخـلـتـ السـجـنـ عـرـفـتـ آـمـ خـالـدـ أـنـ مـيـسـ مـنـ الـطـائـفـةـ الـعـلـوـيـةـ هـاجـمـهاـ،ـ فـقـامـتـ السـجـيـنـاتـ الـأـخـرـيـاتـ بـتـخـلـيـصـهـاـ وـتـهـدـيـهـاـ.ـ وـتـقـولـ مـيـسـ إـنـ آـمـ خـالـدـ كـانـ قدـ وـصـلـتـ إـلـىـ حـالـةـ تـقـرـبـ فـيـهاـ مـنـ الـجـنـونـ.ـ بـيـنـاـ عـمـلـتـ مـيـسـ عـلـىـ مـحاـوـلـةـ التـقـرـبـ مـنـهـاـ وـتـوـضـيـعـ آـمـ خـالـدـ كـانـ مـعـهـاـ.ـ وـنـقـلـتـ السـجـيـنـاتـ الـأـخـرـيـاتـ عـنـ آـمـ خـالـدـ آـنـ أـلـاـدـهـاـ قـتـلـواـ أـمـاـنـ أـعـيـنـهـاـ مـنـ قـبـلـ رـجـالـ يـرـدـدـونـ (ـلـيـكـ يـاـ عـلـيـ)ـ.

خامسًا: أسباب العنف الطائفي ومخاطره في مسار الثورة السورية

يُعد النظام السياسي في سوريا، كأي نظام استبدادي في الوطن العربي، نظام مجموعة من المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية المتضافة في ما بينها، ويرتكز عليها في آليات الضبط الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي وبناء شبكات الرئاسية وتوزيع الثروة والسلطة، ولو تقاطعت هذه المصالح مع توظيف عصبيات طائفية أو عشائرية في بناء تلك الشبكات، وبالتالي لا يمكن اعتباره - مطلقاً - مثلاً لطائفة معينة.

أدّت السياسات الاقتصادية ذات الاقتصاد المخطط لحكم البعث في سوريا حتى سنة ٢٠٠٥ إلى تحول الدولة إلى مصدر دخل أساس (الوظائف الحكومية) للمواطنين في المحافظات التي لا تشكل الصناعة والتجارة فيها نسباً عالية من الإنتاج. ومع اتباع الدولة نهج «اقتصاد السوق الاجتماعي»، الذي ارتكز على سياسات اقتصادية ليبرالية بشكل أساس، اتجهت الحكومة السورية خلال العقد الماضي إلى عدم التوسيع في التوظيف العام؛ إذ بقيت نسبة المشغلين في القطاع العام ثابتة بين سنتي ٢٠٠١ و ٢٠١٠ بنحو ٢٧ في المئة، بينما ارتفعت نسبة المشغلين في القطاع الخاص المنظم من ٣٤ في المئة إلى ٤٣ في المئة في الفترة ذاتها، من دون أن يعني ذلك تحسيناً في ظروف العمل من ناحية الأجور أو الحصول على التأمينات الاجتماعية أو ضمان الاستقرار الوظيفي^{٨٦}. وقد جعل ذلك من مسألة التنافس على الوظائف الحكومية قضية جديدة للتوتر الاجتماعي، وحالة الهجرة من الريف إلى المدينة، ومعدل نمو سكاني من أعلى المعدلات في العالم، تأخذ أشكالاً طائفية في مناطق التماس المتنوعة اجتماعياً. وتبعاً لزيادة نسبة العلوين في الوظائف الحكومية في المدينة بفعل الهجرة من الريف إلى المدينة، ووجود موظفين علوين كبار في موقع المسؤولية - الذين لم يوظفوا العلوين في الحقيقة بسبب سياسة طائفية بل بسبب معاملتهم لذويهم وأبناء قراهم وعشائرهم وفق منطق التضامن التقليدي والقرابة - فقد عزّز ذلك التضاد بين التمييز الاقتصادي والتمييز الطائفي في الوعي الاجتماعي اليومي. ولذلك سوف نشهد الكثير من حالات استهداف العمال المتكررة من قبل المسلحين المعارضين، أخذ ذلك أبعاداً طائفية أم لا، مثل عمال مصافة حمص، وعمال معمل البطانيات في حمص، وغيرهم. وقد عكس ذلك البعد النفسي للمسلحين المعارضين الذين كانوا عاطلين من العمل في مرحلة ما قبل الثورة في ظل ظروف اقتصادية أصبحت فيها الوظائف الحكومية نادرة جدًا.

يرى مهدي عامل أنّ الطائفة «علاقة سياسية من التبعية الطبقية التي تربط بين الطبقات الكادحة أو قسماً منها مع الورجوازية. أمّا الطائفية فهي النظام السياسي لسيطرة هذه الورجوازية المسيطرة»^{٨٧}. إنّ الفكرة الأساس لديه هي أنّ الطائفية كنظام سياسي تحتاج إلى أنساق (اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية)^{٨٨}. لذلك، لا بد من توافر المقومات السابقة لإنتاج الطائفية كنظام يؤدي إلى جرائم ذات طابع

^{٨٦} ربيع نصر وذكي محشى، «دور العوامل الاقتصادية في الحراك السياسي»، ورقة قدمت إلى: المنتدى الإقليمي حول اقتصاديات بلدان الربيع العربي (نظمه المعهد العربي للتخطيط بالكويت بالتعاون مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، الأردن، ١٨-١٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢)، ص ١٦.

^{٨٧} مهدي عامل، في الدولة الطائفية، ط ٣ (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٦)، ص ٢٥٩-٢٦٠.

^{٨٨} تستند هذه النتيجة إلى فهم سلوكي لطبيعة النظام السياسي. لمزيد من التفاصيل عن المدرسة السلوكية وشرحها لآلية عمل النظم السياسية، انظر: جابريلل أبي ألموند وجبي بنجهام باويل، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرية عالمية، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة سمير نصار (عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧).

متكرر تظهر فيه جرائم الكراهية والانتقام الجماعي. يتضح من خلال مسارات الطائفية وأنماطها في الثورة السورية أنّ مدينة حمص هي المدينة الوحيدة التي تواترت فيها الجرائم الطائفية، بينما استطاع بعض المجتمعات السورية الأخرى تجاوز هذه المسألة تلقائياً، ونجحت في بعضها الآخر آليات الضبط الاجتماعي في الحدّ منها. تتشابه مديتها اللاذقية وحمص في النسقين السياسي والاجتماعي، ولكن هل تشاركان في تماثل النسق الاقتصادي؟

تُعدّ المدينتان من المدن المتوسطة الحجم والمتشاربة ديموغرافياً واجتماعياً. ولكن السياسات الليبرالية الاقتصادية للحكومة السورية لم يكن لها الدرجة نفسها من التأثير في كلتيهما. تتجه الاستثمارات ونتائج النمو الاقتصادي المتولدة عن هذه السياسات الليبرالية في ظلّ أنظمة سلطة نحو قطاعات السياحة والخدمات على حساب القطاعات الاستراتيجية (الصناعة والزراعة) وتتقدم نسبتها في الدخل القومي^(٨٩). وفي الحالة السورية، يشير الباحث محمد جمال باروت إلى أنّ الاستثمارات اتجهت في العقد الأخير نحو المدن التي يرتفع فيها النمو الاقتصادي، وهي دمشق وحلب، مقارنة بالمناطق الأخرى، ومن ثمّ البيئة الشاطئية في اللاذقية وطرطوس^(٩٠). يعتمد النشاط الاقتصادي في اللاذقية بشكل أساس على أهالي حي الصليبة، الذين كانوا المحرك الرئيس لأي نشاط سياسي في المدينة تاريخياً. ولكن من يُسمّون «الشريقيّة»، أي المهاجرين من إدلب وجسر الشغور، كانوا الفاعلين الاجتماعيين الأساسيين في احتجاجات اللاذقية، ويُوضّح ذلك من خلال عدد القتلى في المدينة، إذ قُتل ٣٢٠ «شريقيّاً» من مجموع ٤٥٠ قتيلاً في المدينة في مختلف مراحل الانتفاضة السورية^(٩١).

حافظت الصليبة والأحياء السنية التاريخية على نمطها الاقتصادي التقليدي السائد المركز على التجارة والمهن الحرة والعمل في مرفأ اللاذقية. وعلى الرغم من دخول عمال علوين في اللاذقية مجال العمل في المرفأ، فإنّ نسبتهم ظلت عادياً قياساً بعمال المدينة، وخاصة مع خصخصة الحاويات في المرفأ التي كان رجال الأعمال من الطائفة السنية، كآل الجود وآل حوريه، أكبر المساهمين فيها، وقد ظلوا يوظفون العمال من أهالي المدينة للعمل في المرفأ^(٩٢). كما بقىت الأسواق التجارية التقليدية في المدينة هي المركز الرئيس للتسويق لجميع أهالي المحافظة.

أما في مدينة حمص، فقد بُرِزَت فئة رجال الأعمال الجدد بشكل واضح في السنوات العشر الأخيرة، في مقابل تراجع المستوى الاقتصادي للطبقات الوسطى، وانحدرت نحو الطبقات الفقيرة مع ندرة توافر فرص العمل في الحكومة والقطاع الخاص^(٩٣). جاء ذلك بعد أن تغيّرت تركيبة حمص السكانية نتيجة الهجرة من القرى المجاورة العلوية وعشائر البدية إلى المدينة وسكنهم فيها، وقيامهم بأعمال تجارية، ومنافستهم لأهالي

٨٩ عزمي بشار، *الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيروتها من خلال يومياتها* (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ومحمود عبد الفضيل، معد، *رأسمالية المحاسب: دراسة في الاقتصاد الاجتماعي* (القاهرة: دار العين، ٢٠١١).

٩٠ باروت، ص ١١٣-١١٤.

٩١ مقابلة عبر تطبيق «سكايب» مع محمد السيد رصاص، كاتب وباحث سياسي ومعارض سياسي من أهالي مدينة اللاذقية، بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٢.

٩٢ تستند هذه المعلومات إلى مقابلة عبر تطبيق «سكايب» أجراها الباحث مع عاملين وإداريين في مرفأ اللاذقية من أجيال مختلفة.

٩٣ ظهرت فئة من رجال الأعمال، أمثال نصوح البارودي وطريف الأخرس وعاصم إمبوة وعمراد الكسيبي ومهدب رجب، وتحالفت هذه الفئة مع العشائر البدوية وراغبي ملوك في السيطرة على مفاصل الحياة الاقتصادية في حمص، ورعي تلك التحالفات المحافظ إبراد غزال. من شهادة ناجي طيارة مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أجراها نيروز غانم ساتيك في الدوحة، فندق الريتس بتاريخ ٢٠١١/٩/٨.

المدينة في الحصول على فرص العمل في مصفاة حمص ومعمل حمص للسماد ومعمل الأسمنت. كما انتشرت العشوائيات التي يسكنها أهالي القرى المهاجرون بشكل أكبر من مدينة اللاذقية تبعاً لحجم الهجرة؛ إذ تسجل مدينة حمص تطوراً أكبر في حجم سكان المدينة (المعتمد على تحول القرى إلى بلدات والهجرة من الريف إلى المدينة) بمعدل وسطي يقارب ١٠ في المائة خلال كل عشر سنوات منذ سنة ١٩٥٠ وحتى سنة ٢٠٠٨ عن مدينة اللاذقية^(٩٤).

وخلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ جاء مركز مدينة حمص في المرتبة الثالثة من حيث الهجرة من الريف إلى المدينة، بينما احتلت اللاذقية المرتبة الخامسة. كما كان ريف حمص ثالث ريف طارد للسكان إلى مركز المدينة أو مدن أخرى، بينما ريف اللاذقية في المرتبة الثالثة^(٩٥). كما سمح صغر مساحة محافظة اللاذقية ٢٢٩٧ (كم٢) مقارنة بمحافظة حمص (٤٠٩١٠ كم٢) لأهالي الريف العاملين في المدينة بالعودة إلى قراهم في اليوم ذاته من دون أن يضطروا جيئاً إلى السكن في المدينة، بينما شكلت الهجرة الريفية من القرى العلوية في حمص ٢٥ في المائة من حجم المدينة. كما شكلت الهجرات البدوية ونصف البدوية حتى سنة ٢٠٠٦ نصف سكان حمص^(٩٦).

يعود التوتر بين المهاجرين المنحدرين من أصول رعوية - بدوية والمهاجرين من أصول جبلية علوية إلى زمن أبعد من حوادث الانتفاضة السورية. ويكمّن أحد عوامله في مفاعيل الهجرة الداخلية في شروط اجتماعية - اقتصادية - سياسية محددة ضاغطة تحول الاختلاف المذهبي والطائفي إلى استقطاب وتقوم عادات وتقالييد الشار في هذا السياق بدور كبير في تسعير هذا الاستقطاب حين يكون الطرف الذي يقوم بالثار والطرف الآخر موضوع الثار من تبنّك الجماعتين، كما حدث في أواخر سنة ٢٠٠٧ في حي النزهة، حين كادت جريمة ثأر أن تتحول إلى صدام طائفي، ولكن رجال الدين من كلا الطرفين استطاعوا تهدئة النفوس^(٩٧). وفي يوم وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد، قام علويون بمهارات استفزازية ذات مضمون طائفي ضد المجتمع الحمصي التقليدي^(٩٨). وفي سنة ٢٠٠٦، قام ثلاثة رجال بذبح عنصر من الأمن السياسي من الطائفة العلوية داخل جامع في باب الدريب، وهربوا إلى المملكة العربية السعودية. كما كان شباب علويون يتعرضون للضرب أحياناً في الأحياء ذات الأغلبية السنّية المحافظة^(٩٩).

تعزى حالة الاحتقان الطائفي الذي دفع إلى العنف الطائفي في حمص إلى الانقلاب على نمط الحياة التقليدية للمجتمع الحمصي، من دون أن يكون هناك نمط جديد ذو مضمون حضاري وثقافي يحفظ كرامة المواطنين وحقوقهم، وذلك في ظل غياب شروط العدالة الاجتماعية والتنمية السياسية والاقتصادية والثقافية. وقد أدى ذلك إلى تغيير في النسقين الثقافي والاجتماعي في المجتمع الحمصي.

^{٩٤} محمد جمال باروت [وآخرون]، حالة سكان سوريا: التقرير الوطني الأول، ٢٠٠٨ (دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٨)، ص. ٤٨.

^{٩٥} خضر زكريا، الهجرة الداخلية في سوريا: نشوئها وتطورها، سلسلة دراسات حول السكان والتنمية في الوطن العربي، ١٠ (القاهرة: وحدة البحوث والدراسات السكانية، الإدارية العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية في جامعة الدول العربية، [د. ت.]), ص. ٥٦.

^{٩٦} باروت، ص ٣٠١.

^{٩٧} مقابلات شخصية في الدوحة مع العديد من أهالي حمص، لا يرغب أصحابها في الكشف عن أسمائهم.

^{٩٨} من شهادة ناجي طيارة مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أجرتها نيروز غانم ساتيك في الدوحة، فندق الريتز بتاريخ ٢٠١١/٩/٨.

^{٩٩} مقابلات شخصية في الدوحة مع العديد من أهالي حمص.

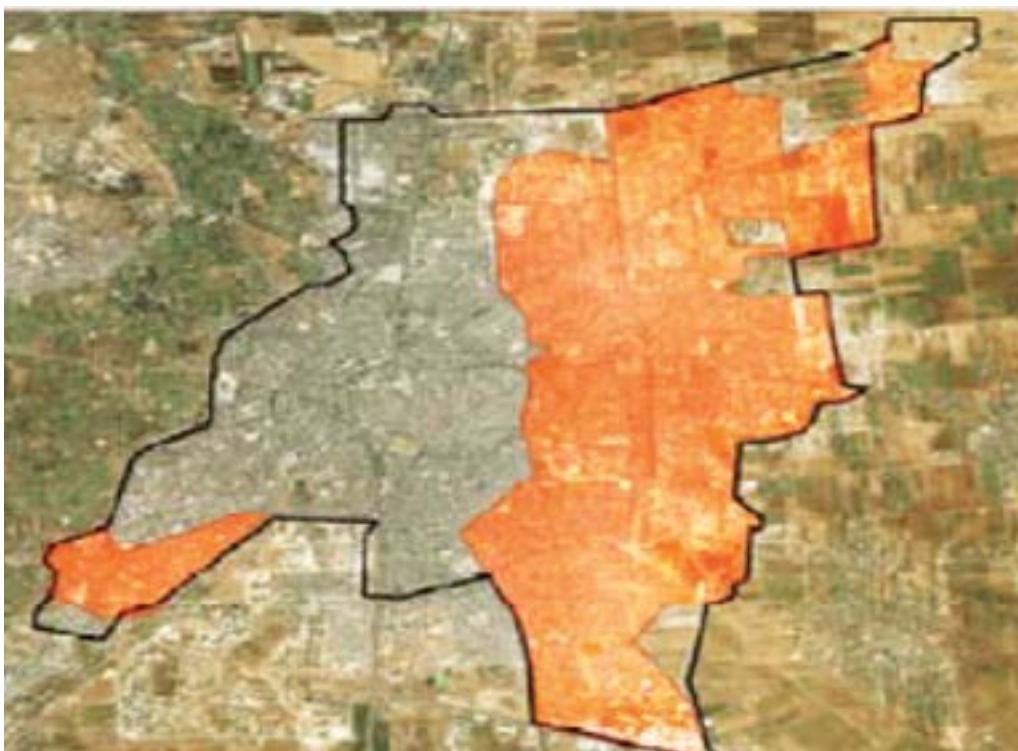
الشكل رقم (١)
خطط مدينة اللاذقية (١٠٠)



٢٨,٧٨٥,٥٥,٠٠	مساحة المخطط التنظيمي م ^٢
٥,٧٨٤,٥٧٣,٠٠	مساحة السكن العشوائي م ^٢
١,٦٥٢,٥٠٠,٠٠	مساحة السكن العشوائي داخل التنظيم م ^٢
٤,١٣٢,٠٧٣,٠٠	مساحة السكن العشوائي خارج التنظيم م ^٢
٣٥,١٨١,٣٢٥,٠٠	مساحة الوضع الراهن للسكن م ^٢

ملاحظة: المناطق الملونة توضح السكن العشوائي.

الشكل رقم (٢)
مخطط مدينة حمص^(١٠١)



٣١,٦٠٣,٨٩٥,٨٢	مساحة المخطط التنظيمي م ^٢
١٧,٦٣٤,٥٦٤,١٩	مساحة السكن العشوائي م ^٢
١٧,٦٣٤,٥٦٤,١٩	مساحة السكن العشوائي داخل التنظيم م ^٢
-	مساحة السكن العشوائي خارج التنظيم م ^٢
٥٥,٤٣٦,٦٧٤,٠٥	مساحة الوضع الراهن للسكن م ^٢

ملاحظة: المناطق الملونة توضح السكن العشوائي.

نستطيع أن ندعم هذا التحليل الاقتصادي والاجتماعي بعدم حدوث أي جريمة طائفية في اللاذقية حتى نهاية تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢. بل إن المجتمع اللاذقاني تمكن من تجاوز اختبارات صعبة في ظل حالة من عدم الاستقرار والقلق النفسي التي كانت سورية تعيشها تبعاً لحوادث حمص؛ ففي نهاية الشهر الأول

من سنة ٢٠١٢، تالت حوادث استهداف العائلات وقتل الأطفال حرقاً أو ذبحاً في حمص كما أشرنا سابقاً. وفي الشهر ذاته، قُتل أربعة أطفال خلال احتراق بيت أحد الناشطين السياسيين في شارع القوتوبي في اللاذقية. واتّهم الأهالي القوى الأمنية بتدبير الحريق، وغضبووا لعدم إطلاق سراح الأب وعدم السماح له بالمشاركة في الجنازة^(١٠٢). وفي إثر هذه الحادثة، خرجت تظاهرات ضخمة في مدينة اللاذقية خلال تشيع الأطفال جابت مختلف أحياء اللاذقية. وعلى الرغم من فجاعة ما جرى في حمص، لم يتأثر أهالي اللاذقية بهذه الحادثة، ولم يحدث أي عمل طائفي.

قد يرى بعض الباحثين أنّ السبب الرئيس لاتخاذ حمص هذا المنحى من العنف الطائفي هو درجة القمع الذي تعرضت له. وبالمقارنة بمدينة اللاذقية أيضاً، تعرض المحتاجون في آذار / مارس ونisan / أبريل ٢٠١١ للدرجة قمع تفوق ما تعرّض له المحتاجون في حمص في الفترة ذاتها، ولكن وسائل الإعلام لم تكن تنقل هذه الجرائم. وقد يذهب بعض الباحثين إلى أنّ هناك توازن قوى اجتماعياً في اللاذقية يفرض على الجماعات الأهلية هذا النمط من السلوك، ولكن يجب الانتباه إلى أنّ توازن القوى يفرض هجرة العائلات من الأحياء المختلطة أو فرزاً اجتماعياً في الحركة الشعبية في أحياء المدينة كما حدث في حمص، ولكن هذا لم يحدث في اللاذقية، ولم تغير حركة الأهالي في المدينة خلال فترة الدراسة إلا لاعتبارات أمنية تقوم على الخوف من حدوث اشتباكات أو انفجارات في الليل. أمّا في مدتيسي جبلة وبانياس الملاحمتين لمدينة اللاذقية، فمن المرجح أيضاً حدوث أعمال عنف طائفي، وذلك بسبب تغير التركيبة الاقتصادية للمدينتين؛ إذ انقسمت أسواق كلتا المدينتين إلى سوقين بصفة طائفية. ولكن بما أنّ مدينة اللاذقية هي المركز الأساس للساحل السوري، وأنّ جبلة وبانياس طرفيتان، فمن المرجح أن تبعاً المنحى الذي ستسلكه اللاذقية.

لم تشهد منطقة ريف حماه خلال عقود عديدة سوابق توتر أو احتقان اجتماعي على خلفية طائفية، بل إنّ مدينة مثل السقليبية كانت «مسيحية» الطابع، فأصبحت متعددة الأديان والمذاهب بشكل لافت، ولم يكن ذلك مصدر توتر أو احتقان جدي. وهناك العديد من القرى المختلطة أو المتاجورة التي لم تشهد في السابق توترات طائفية. ولم يشكل العلويون أو المسيحيون مصدر تهديد للموارد المادية والمعنوية، وليس بينهم من أشخاص نافذين في النظام بكيفية تؤدي إلى شعور بالغبن أو الاحتقان. ولذلك أخذ العنف الطائفي في المنطقة طابع الغزو المستند إلى بنى وذهنيات الغزو والغنية والعصبية، وبالتالي سنجده كثيراً من حالات العنف الطائفي في ريف حماه جاءت بعد أعمال الخطف بقصد طلب الفدية.

لم يستطع العنف الطائفي على الرغم من توتره وتوارته تفكير نظام التواصل الاجتماعي، وإن كان قد هزّه بقوة، وقطع الكثير من الصلات والتفاعلات العابرة للأديان والمذاهب، ولكن بقي هناك حد أدنى من العلاقات الاجتماعية مما يمكن أن نسميه «الأعيان» و«النخب» المحلية، إلى جانب الاتصال أو التواصل غير العلني بين الأشخاص والعائلات والقرى على الرغم من فشله في المحافظة على تقاليد العيش المشترك التي طورها أهل منطقة الغاب خارج النظام السياسي^(١٠٣).

خاتمة

لا يعني حدوث أعمال عنف طائفية في اللاذقية أو ريف حماه أو أي منطقة أخرى في المستقبل أنّ النظام الاجتماعي العام هو حالة من العنف الطائفي المستديم، وإنّما ستكون كحوادث تنتهي بانتهاء الصراع السياسي الدائر في سوريا إذا لم تغير التركيبة الاقتصادية تبعاً للتغيرات السياسية الجارية فيها، ولم تحدث تدخلات استخباراتية دولية، وخاصة في مرحلة غياب السلطة السياسية أو العسكرية. وسيكون للنخبة المحلية والأهلية الدور الأبرز في بلورة خطاب وطني جامع يقطع الطريق على الانتهازيين أو ذوي المصالح الخاصة في الدفع باتجاه أمور لا يريدها الشعب السوري، تغيّب فيها أصوات عامة الشعب ويظهر مثّلُون من النخب السياسية أو تنظيمات غير مدنية مثل جماعات معيّنة، تحظى بدعم دولي بما يعزّز مكانتها على الصعيد المحلي، وهو ما يدفع سوريا إلى خيارات غير عقلانية، هي محصلة تقاطع مصالح القوى الدولية والفاعلين المحليين غير المدنين، بدلّاً من أن تعكس ما يتضمّنه التراث السوري، وبينما تغدر مدينة حمص بتوافر العوامل التي تجعل من الطائفية النظام الديناميكي القابل للحركة في اتجاهات متعددة.

إن التفاوت في مستوى المعيشة هو من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى استمرار قوة الجماعات الوسيطة والولاءات التقليدية من عرقية وطائفية وقبلية^(١٠٤). ولذلك، فإنّ التعامل مع القضية الطائفية يقتضي بالضرورة معالجتها على أسس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والأمن الوطني. ولا بد أن تكون العروبة أحد الحوامل الأيديولوجية التي يُبني عليها النظام السياسي الديمقراطي. وسيقع على عاتق المعارضة السياسية الوقوف في وجه الطائفية السياسية. كما أنّ تحقيق التنمية الاقتصادية في المستقبل هو الشرط الأساس لضمان عدم تكرار القضايا الطائفية، لأنّ الصراعات السياسية والتنوعات الطائفية لا يمكن أن تنتهي. وتبقى مسألة العلاقة بين الريف والمدينة في سوريا موضوعاً رئيساً يحتاج إلى الكثير من الدراسة والتّدقيق في معظم مفاصل التاريخ السوري.

المراجع

– العربية

الموند، جابريلل أبي وجى بنجهام باويل. **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية**. ترجمة هشام عبد الله؛ مراجعة سمير نصار. عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧.

أندرسن، بندكت. **الجماعات المتخيصة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**. ترجمة ثائر ديب؛ تقديم عزمي بشارة. بيروت؛ دمشق: دار قدمس، ٢٠٠٩.

أور طايلي، إلبر. **الخلافة العثمانية: التحدي والحداثة في القرن التاسع عشر**. ترجمة عبد القادر عبد الليبي. بيروت؛ عمان: دار قدمس؛ الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧.

إيناجيك، خليل ودونالد كوارت. **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**. ترجمة عبد اللطيف الحارس وقاسم عبده قاسم. ٢ ج. بيروت: دار المدى الإسلامي، ٢٠٠٧.

ج ٢: ١٩١٤-١٩٠٠. **باروت، محمد جمال. العقد الأخير في تاريخ سوريا: جدلية الجمود والإصلاح**. الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

_____. [وآخرون]. **حالة سكان سوريا: التقرير الوطني الأول**. ٢٠٠٨. دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٨.

بركات، حليم. **المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.

بشاره، عزمي. **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**. الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

_____. **المجتمع المدني: دراسة نقدية**. ط ٦. الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

_____. **هل من مسألة قبطية في مصر؟**. الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١.

الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة التخطيط الإقليمي. **تقرير الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي**. ٢٠١١.

الجميل، سيار. **تكوين العرب الحديث**. عمان، الأردن: دار الشروق، ١٩٩٧.

الحكيم، يوسف. **سورية والانتداب الفرنسي**. بيروت: دار النهار، ١٩٨٣. (ذكريات؛ ١٧).

_____. **سورية والعهد العثماني**. ط ٤. بيروت: دار النهار، ١٩٩١. (ذكريات؛ ١).

الحمس، منير. **الاقتصاد السوري في أربعين عاماً: دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في سوريا**. ٢٠١٠-١٩٧١. بيروت: منتدى المعرفة، ٢٠١١.

خوري، فيليب. سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠-١٩٤٥. ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٧.

دام، نيكولاس فان. الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة، ١٩٦١-١٩٩٥. ط ٢. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥.

ديب، كمال. تاريخ سوريا العاشر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف ٢٠١١. ط ٢. بيروت: دار النهار، ٢٠١١.

رسم، أسد. لبنان في عهد المتصرفية. ط ٢ منقحة. بيروت: مكتبة البوليسية، ١٩٨٧. (مجموعة الدكتور أسد رسم؛ ٩).

ذكرى، خضر. الهجرة الداخلية في سوريا: نشوئها وتطورها. القاهرة: وحدة البحوث والدراسات السكانية، الإدارية العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية في جامعة الدول العربية، [د. ت.]. (سلسلة دراسات حول السكان والتنمية في الوطن العربي؛ ١٠).

سيل، باتريك. الأسد - الصراع على الشرق الأوسط. ط ١٠. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧.

شوفاليه، دومينيك. مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا. ترجمة مني عبد الله عاقوري. ط ٢. بيروت: دار النهار، ٢٠٠١.

عامل، مهدي. في الدولة الطائفية. ط ٣. بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٦.

عبد الفضيل، محمود (معد). رأسالية المحاسب: دراسة في الاقتصاد الاجتماعي. القاهرة: دار العين، ٢٠١١.

غليون، برهان. المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. ط ٣. الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

كوثاني، وجيه. الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والشرق العربي من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير. بيروت: منشورات بحسن الثقافية، ١٩٨٦.

السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام. ط ١٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (سلسلة أطروحتات الدكتوراه؛ ١٣).

هويات فائضة... مواطنة منقوصة: في تهافت خطاب حوار الحضارات وصدامها عربياً. بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٤.

لونغريغ، ستيفن همسلي. سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي. ترجمة بيار عقل. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٨.

ميتشل، تيموثي. حكم الخبراء (مصر، التكنو - سياسة، الحداثة). ترجمة بشير السباعي وشريف يونس. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠.

نصيرات، فدوى أحمد محمود. المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر، ١٨٤٠-١٩١٨. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. (سلسلة أطروحتات الدكتوراه؛ ٧٧).

وهبة، ربيع [وآخرون]. الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي. تحرير عمرو الشويفي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.

اليونس، عبد اللطيف. ثورة الشيخ صالح العلي. ط ٢. دمشق: دار اليقظة العربية، [د. ت.].

دورية

ميتشل، تيموثي. «مدرسة دراسات التابع ومسألة الحداثة». ترجمة بشير السباعي. ألف: مجلة البلاغة المقارنة: العدد ١٨، ١٩٩٨.

مؤتمرات

«الثورة العربية والديمقراطية: جذور التزعزعات الطائفية وسبل مكافحتها». (ندوة نظمها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٨ كانون الثاني / يناير ٢٠١٢).

المتدى الإقليمي حول اقتصاديات بلدان الربيع العربي (نظمه المعهد العربي للتخطيط بالتعاون مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، الأردن، ١٧-١٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢)

وثيقة

«العنف الطائفي في عامين: ماذا حدث؟ ومن أين نبدأ: دراسة تحليلية للفترة من يناير ٢٠٠٨ حتى يناير ٢٠١٠». (دراسة، برنامج حرية الدين والمعتقد، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة، نيسان / أبريل ٢٠١٠)، ص ٨، على الموقع الإلكتروني: http://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/><Sectarian_Violence_inTwoYears_Ar.pdf